

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ١٥

الخميس، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يورنتي سوليس (بوليفيا - دولة - متعددة القوميات)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، والسفير مارتن غارسيا موريتان، الممثل الدائم للأرجنتين، بالنيابة عن وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وسأعطي الكلمة أولاً للمشاركين في حلقة النقاش للإدلاء ببيانهما، وبعد ذلك سنتحول إلى صيغة غير رسمية لإتاحة الفرصة للوفود لطرح الأسئلة. وأحث المشاركين في حلقة النقاش على التكرم بالتكلم بإيجاز لنكفل أن يكون لدينا الوقت الكافي لإجراء مناقشة تحاورية بشأن هذا الموضوع.

أعطي الكلمة الآن للممثلة السامية لشؤون نزع السلاح. وأفهم أنها ستبلغنا أيضاً بشأن متابعة مشاريع القرارات والمقررات التي اتخذتها اللجنة في دوراتها السابقة.

السيدة ناكاميتسو (الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح) (تكلمت بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أتمنى للجنة يوماً سعيداً بمناسبة يوم الأمم المتحدة، وهو يوم هام جداً لنا جميعاً في الأمم المتحدة. وأود كذلك أن أعتنم هذه الفرصة

تبادل الآراء مع الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح وإحاطات يقدمها مسؤولون آخرون رفيعو المستوى في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً لبرنامج عملها، ستجري اللجنة أولاً تبادل الآراء مع الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح وتستمع إلى إحاطة يقدمها السفير غارسيا موريتان، الممثل الدائم للأرجنتين، باسم وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبعد ذلك، ستستأنف اللجنة نظرها في مجموعة "الأسلحة التقليدية".

وأود أن أذكر الوفود بأن الجلسة ستعقد الساعة ١٢/٣٠ من أجل اتباع التقليد السنوي المتمثل في إفساح المجال لحفل تقديم شهادات الأمم المتحدة لزمالات نزع السلاح.

ويسرني الآن أن أرحب ترحيباً حاراً بالمشاركين في حلقة النقاش اليوم، السيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org, Room U-0506, Chief of the Verbatim Reporting Service, وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1933322 (A)

بشأن المسائل الحساسة والهامة.“ و ”إن توقعات الناس ... كبيرة“ (A/74/PV.1، الصفحتان ٣ و ٤)

وبتلك الروح، وذلك الاعتراف بالمسؤولية المشتركة، أمل أن تمضي اللجنة قدما في عملها.

وأرحب بالفرصة المتاحة لي اليوم لإجراء هذا التبادل للآراء بحضور ممثل لمجموعة إقليمية. فهناك أبعاد إقليمية عديدة لعمل اللجنة الأولى. ومن المؤسف أن حلقة النقاش اليوم لا تضم أصواتا من مختلف المجموعات الإقليمية. يظل مكثبي منخرطا انخرطا تاما على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، ولا سيما من خلال مكاتبنا في توغو وبيرو ونيبال والعمل الحيوي الذي تضطلع به في مجالات شتى مثل إدارة مخزونات الذخيرة والإدماج الجنساني وتمكين المرأة في جهود نزع السلاح، فضلا عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وتشكل النهج الإقليمية لنزع السلاح جزءا لا يتجزأ من مجموعة أدوات الأمم المتحدة لنزع السلاح. فهي تعزز القواعد والمبادئ وتكمل المعاهدات والأنظمة المتعددة الأطراف وتصمم النهج في مجال نزع السلاح وفقا للسياسات المحلية. ولنأخذ المناطق الخالية من الأسلحة النووية، على سبيل المثال. فهذه المناطق تطبق بعض أشد الأحكام صرامة في العالم ضد الأسلحة النووية، وإذا ما نظرنا إليها مجتمعة، فإنها قد جعلت نصف الكرة الجنوبي بأكمله خاليا فعليا من هذه الأسلحة الفظيعة. ومن الأمثلة الممتازة الأخرى الحديثة المشاورات التي جرت مع المنظمات الإقليمية في سياق فريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي. ومكنت تلك المشاورات فريق الخبراء الحكوميين من الاستفادة من أفضل الممارسات المتبعة في الهيئات الإقليمية، بما في ذلك تدابير بناء الثقة وتنفيذ المعايير ذات الصلة. وكما يلاحظ الأمين العام في ”تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح“ ينبغي أن تعمل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية

لأهنتكم، السيد الرئيس، على بدء العمل الموضوعي للجنة في إطار ولايتها. ولدى اللجنة زمن محدود لتغطية طائفة واسعة من المسائل، وآمل أن تستغل كل فرصة لكي تكون فعالة وكفؤة قدر الإمكان. وفي هذا السياق أرحب باستعدادكم، السيد الرئيس، لفرض حدود زمنية صارمة والتقييد بها. ففي ضوء الحالة العامة للشؤون العالمية ونظام نزع السلاح وعدم الانتشار، يجب أن نستفيد من وقتنا إلى أقصى حد ممكن.

دأب رئيس اللجنة الأولى، منذ عام ٢٠٠٤، على دعوة رئيس مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح إلى المشاركة في تبادل للآراء مع اللجنة بشأن متابعة مشاريع القرارات والمقررات المتخذة في الدورة السابقة وبشأن عرض تقارير الأمين العام. وقد جرت العادة منذ عام ٢٠١٦ على الامتناع عن تقديم معلومات إحصائية مفصلة في تلك الملاحظات. وسأمتنع مرة أخرى عن القيام بذلك في هذا العام. وبدلا من ذلك، يمكن الاطلاع على تلك التفاصيل على الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح في مرفق لهذا البيان، سيُنشر على شبكة الإنترنت. لقد أعربتُ خلال المناقشة العامة عن آرائي بشأن الحالة الراهنة (انظر A/C.1/74/PV.3) وبشأن الخطوات المتخذة - للمضي قدما، وللأسف، وللرجوع القهقري - وبشأن دور الدول الأعضاء في الحفاظ على النظام القائم على القواعد. ويجدر بي تكرار بعض تلك النقاط. فما زال يساورني قلق بالغ إزاء الحالة الراهنة المحيطة بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. إن نظام نزع السلاح وعدم الانتشار يتعثر في أحسن الأحوال، وهو ينهار في أسوأ الأحوال. وتقع على عاتق الوفود في اللجنة الأولى وأعضاء الأمم المتحدة مسؤولية تجاه جميع شعوب العالم، ناهيك عن شعوبهم، لإيجاد عالم أكثر سلامة وأمنا. وكما قال الأمين العام في افتتاح الدورة الحالية للجمعية العامة،

”والجمعية العامة هي منتدى فريد لا غنى عنه حيث يمكن للعالم أن يجتمع معا من أجل تحقيق تقدم

الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وأود أن أذكر بعض أهم جوانب ذلك الإعلان ذات الصلة في إطار هذا الفريق.

لقد امتثلت الدول الأطراف في الوكالة امتثالاً صارماً لمعاهدة تلاتيلولكو لأكثر من ٥٠ عاماً إلى جانب العمل الجاري الذي تقوم به وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي المنظمة الحكومية الدولية الوحيدة المتخصصة في عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، والتي احتفلت بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها في ٢٥ نيسان/أبريل. ومعاهدة تلاتيلولكو ووكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نقطتان مرجعيتان سياسيتان وقانونيتان ومؤسستان لإنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية. وليست وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ضامناً للمنطقة الحالية من الأسلحة النووية في المنطقة فحسب، بل هي أداة تمكن الدول الأعضاء فيها من اتخاذ مواقف مشتركة في الهيئات الدولية وغيرها من المحافل من قبيل الجمعية العامة.

دأبت الدول الأعضاء في الوكالة على الإعراب عن قلقها إزاء استمرار وجود ما يقرب من ١٤ ٠٠٠ وحدة من السلاح النووي، ما يمثل تهديداً مرفوضاً للبشرية وخطراً متزايداً كل يوم. وكرنا دعوتنا إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية لإنهاء دور الأسلحة النووية في مذاهبها وسياساتها الأمنية والدفاعية، والامتنال التام لالتزاماتها القانونية وتعهدها القاطعة بتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية دون مزيد من التأخير. وطالبنا الدول الحائزة للأسلحة النووية بالامتناع عن إدخال تحسينات نوعية على ترساناتها النووية، أو تطوير أنواع جديدة من تلك الأسلحة، أو استكشاف سيناريوهات وإجراءات جديدة لتطوير أنواع جديدة من تلك الأسلحة واستخدامها، وهو ما يتعارض مع الالتزام باتخاذ تدابير فعالة نحو نزع السلاح النووي. وأعرنا على وجه الخصوص، عن شعورنا بالقلق البالغ إزاء تآكل هيكل

معا على تعزيز المنتديات القائمة للحوار الإقليمي بشأن الأمن وتحديد الأسلحة.

وأود أن أختتم بياني بتكرار طلبي العاجل بأن تستفيد اللجنة على أفضل وجه من الوقت المتاح لها للفترة المتبقية من الدورة لتحقيق نتائج مثمرة حقاً. ومكتبي على استعداد لدعم الجهود الجارية التي تبذلها الدول الأعضاء في جميع مجالات عمل اللجنة المتعددة والمعقدة. وهناك ضعف في الثقة حالياً ولا يمكن تعزيزها إلا ببذل جهود متضافرة من جانب الجميع. وهي تتطلب الحوار والتفاوض وإعادة بناء روح التعاون. وذلك عمل شاق، لا سيما في بيئة اليوم، ولكنه أفضل بكثير من البديل الآخر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة ناكاميتسو على بيانها الذي يتسم بالوضوح دائماً. وأشكرها على التزامها وعملها الشاق وقيادتها في هذه المسألة.

وأعطي الكلمة الآن لصديق وفي ودبلوماسي ممتاز: السفير غارسيا موريتان.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أشارك في هذا الفريق بصفتي ممثل وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ودولها الأعضاء. ولم يتمكن الأمين العام للوكالة، السفير لويس فيليبي دي ماسيدو سواريس، من الحضور هنا اليوم. وبالتالي، تشرف الأرجنتيين، بصفتها رئيسة اللجنة التنفيذية للوكالة، بمخاطبة اللجنة الأولى بالنيابة عنه.

وتتمثل الطريقة المثلى لعرض رؤية الدول الأعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن الحالة الراهنة لنزع السلاح وعدم الانتشار النووي في البيانات التي نذلي بها بانتظام وعلى أساس من توافق الآراء، وآخرها الإعلان الصادر في ٢٦ أيلول/سبتمبر عن الدول الأعضاء في الوكالة والبالغ عددها ٣٣ دولة بمناسبة اليوم

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تمشيا مع الممارسة المتبعة في اللجنة، سأعلق الجلسة الآن لإتاحة الفرصة للوفود لإجراء حوار غير رسمي وإبداء تعليقات أو ملاحظات على الإحاطات التي استمعنا إليها للتو.

علقت الجلسة الساعة ٩/٢٠ واستؤنفت الساعة ٩/٣٠.

بنود جدول الأعمال ٨٩ إلى ١٠٥ (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستأنف اللجنة الآن نظرها في مجموعة "الأسلحة التقليدية".

السيد سيتومورانغ (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أتكلم بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

تواصل حركة عدم الانحياز التأكيد على الحق السيادي للدول في حيازة وتصنيع وتصدير واستيراد والاحتفاظ بالأسلحة التقليدية وأجزائها ومكوناتها وذخائرها لأغراض الدفاع عن النفس والاحتياجات الأمنية. وتعرب الحركة عن قلقها إزاء التدابير القسرية الانفرادية المتخذة في هذا المجال وتشدد على أنه يجب ألا تفرض أي قيود غير ضرورية على نقل هذه الأسلحة. ولا تزال الحركة تشعر بقلق عميق إزاء طائفة كبيرة من العواقب الأمنية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن تصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتداولها بطريقة غير مشروعة. وتدعو الحركة جميع الدول، وبخاصة الدول الرئيسية المنتجة للأسلحة، إلى كفالة أن تقتصر إمداداتها من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الحكومات أو الكيانات المأذون لها على النحو الواجب من تلك الحكومات. وكذلك تشدد الحركة على ضرورة التنفيذ المتوازن والكامل والفعال لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة

نزع السلاح القائم على المعاهدات. وعليه، نؤيد بقوة جميع الصكوك الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف التي تسهم في تحقيق نزع السلاح النووي.

وأكدنا مسؤولية جميع الدول الأطراف عن التنفيذ الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وحثنا الدول الحائزة للأسلحة النووية على وجه الخصوص، على اتخاذ خطوات فورية نحو التنفيذ الكامل والفعال للمادة السادسة من المعاهدة بغية الوفاء بالتزاماتها. ولذلك أعربنا عن عزمنا على العمل من أجل التوصل إلى نتيجة ناجحة لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، إيماننا بأن الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥ والمؤتمرين الاستعراضيين لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ لا تزال سارية، مع مراعاة الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ المعاهدة والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتمديدها إلى أجل غير مسمى. وفي ذلك الصدد، نكرر التزامنا بمواصلة تعزيز الحوار والتعاون بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية، بما فيها منغوليا، وذلك بعقد المؤتمر الرابع للدول الأطراف في المعاهدات المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها ومنغوليا، المقرر عقده في عام ٢٠٢٠، والمساهمة في نجاحه. وأيدنا التزام منطقتنا باعتبارها منطقة سلام عدة مرات. وسنواصل تعزيز نزع السلاح النووي بوصفه هدفا ذا أولوية، فضلا عن الإسهام في نزع السلاح العام الكامل بغية تعزيز الثقة بين الدول.

أخيرا، نرى بخصوص الأمن الدولي في هذا الوقت الذي يسوده عدم اليقين، أن من المهم نشر المعلومات عن الأخطار التي تسببها الأسلحة النووية. ومن الأهمية بمكان كفالة مشاركة المجتمع بأسره إلى الكفاح من أجل إزالة الأسلحة النووية. ولذلك السبب نواصل العمل على تنفيذ برامج التثقيف المتعلق بنزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية إيماننا منا بأنها تسهم إسهاما فعالا في توطيد السلم والأمن الدوليين.

وبلدان عدم الانحياز، وتحث الدول الصناعية على الحد بدرجة كبيرة من إنتاجها وحيازتها للأسلحة التقليدية والاتجار بها بغية تعزيز السلم والأمن الدوليين والإقليميين. وأخيراً، تعرب حركة عدم الانحياز عن قلقها إزاء الزيادة العامة في النفقات العسكرية على الصعيد العالمي، وهي أموال كان يمكن إنفاقها على الاحتياجات الإنمائية. ونشدد على أهمية تخفيض هذه النفقات ونحث جميع الدول على تحويل الموارد التي ستتاح بذلك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما مكافحة الفقر. وسيكون النص الكامل لبيان حركة بلدان عدم الانحياز متاحاً على بوابة الخدمات المفورة للورق.

السيد مواوا (زامبيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد مجموعة الدول الأفريقية البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

إن الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتداولها بصورة غير مشروعة وتراكمها المفرط وانتشارها بلا ضابط في كثير من مناطق العالم، لا سيما بالنظر إلى الطائفة الواسعة من العواقب الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، خاصة في القارة الأفريقية، لا يزال مسألة تثير القلق. ولذلك، تولى المجموعة الأفريقية أهمية كبيرة للدور المركزي لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي للتعقب، بوصفهما أداتين أساسيتين متعددي الأطراف مكرستين لمكافحة التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومعالجة آثارها المتعددة الأوجه، والتي تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين.

وتقر المجموعة الأفريقية بالعمل المكثف الذي تم القيام به للتصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك إعلان باماكو لعام ٢٠٠٠؛ والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي؛ والبروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس

الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب. ونشدد على الحاجة الملحة إلى تكثيف الجهود في هذا الصدد لتعزيز التعاون والمساعدة الدوليين.

وتدعو حركة عدم الانحياز إلى توفير المساعدة المالية والتقنية والإنسانية اللازمة لعمليات إزالة الذخائر العنقودية غير المنفجرة، فضلاً عن كفالة إعادة التأهيل الاجتماعي والاقتصادي للضحايا والوصول الكامل للبلدان المتضررة إلى المواد والمعدات والتكنولوجيا والموارد المالية اللازمة لعمليات إزالة الألغام. وتواصل الحركة شجب استخدام الألغام المضادة للأفراد في حالات النزاع بهدف تشويه وقتل وترويع المدنيين الأبرياء، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. وتكرر دول حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد التزامها بالتنفيذ الكامل لخطة عمل مابوتو للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩.

وفيما يتعلق بمعاهدة تجارة الأسلحة، تدعو الحركة إلى التنفيذ المتوازن والشفاف والموضوعي للمعاهدة من جانب الدول الأطراف، بما يتفق تماماً مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والحق الأصيل لكل دولة في الأمن والدفاع عن النفس فردياً أو جماعياً. وتشجع دول حركة عدم الانحياز التي أصبحت أطرافاً في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها الدول الأخرى على أن تحذو حذوها. وينبغي إجراء مداولات شاملة بشأن مسألة منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل ودراستها في سياق الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، اتفقت دول حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر على أن هناك حاجة ملحة إلى وضع صك ملزم قانوناً بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

وتدرك حركة عدم الانحياز الاختلال الكبير القائم في إنتاج وحيازة والاتجار في الأسلحة التقليدية بين البلدان الصناعية

وتؤكد المجموعة من جديد الحق السيادي للدول في حيازة وصنع وتصدير واستيراد الأسلحة التقليدية وأجزائها ومكوناتها من أجل الدفاع عن النفس واحتياجاتها الأمنية وفقا للميثاق. ونسلم بأن عمليات نقل الأسلحة إلى الجهات المتلقية غير المأذون لها تغذي الاتجار غير المشروع، ونحث جميع الدول على الامتناع عن نقل الأسلحة إلى أي جهة متلقية وحظرها دون إذن من السلطة الوطنية المختصة في الدولة المستوردة.

وفي الختام، تود المجموعة الأفريقية أن تؤكد من جديد على الأهمية الحاسمة للإرادة السياسية والشفافية في معالجة مسائل نزع السلاح والأمن الدوليين. ونعتقد أن مداولاتنا في الأيام المقبلة ينبغي أن تسترشد باعترافنا بأهمية النهوض بعمل اللجنة الأولى وتعزيز قضية السلام.

السيد أوزموندسن (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): في العديد من البلدان، إن الأسلحة التقليدية هي أسلحة الدمار الشامل الحقيقية. ويجب أن تكون استجابتنا بتكثيف الجهود العالمية لمكافحة الاتجار غير المسؤول وغير المشروع بهذه الأسلحة واستخدامها، بما في ذلك الذخيرة. وتؤيد النرويج تأييدا قويا معاهدة تجارة الأسلحة التي تنطوي على إمكانات كبيرة للحد من المعاناة الإنسانية والعنف الجنساني الناجمين عن العنف المسلح. ونحث جميع البلدان التي لم تنضم بعد إلى معاهدة تجارة الأسلحة على أن تفعل ذلك وأن تصدق عليها. وستواصل النرويج المشاركة بنشاط في تبادل أفضل الممارسات بشأن ضوابط التصدير في الأفرقة العاملة المعنية بالمعاهدة ودعم بناء القدرات من خلال تقديم مساهمات مالية إلى صندوق التبرعات الاستئماني للمعاهدة.

وتتولى النرويج رئاسة اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد وستستضيف مؤتمرها الاستعراضي الرابع في أواسل الشهر المقبل. ونرى أن هناك حاجة إلى زيادة التقدم في إزالة الألغام الأرضية وضمان معالجة استخدام الألغام الأرضية المرتجلة بموجب

السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي؛ وإعلان سرت الرسمي بشأن سياسة دفاعية وأمنية أفريقية مشتركة؛ وبروتوكول نيروبي؛ وبروتوكول منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لعام ٢٠٠٤؛ واتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لعام ٢٠٠٦ بشأن المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية؛ والجهود المبذولة في إطار تجمع دول الساحل والصحراء واتحاد المغرب العربي. وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣؛ ومبادرة "إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠"؛ والمبادرات دون الإقليمية الأخرى.

وعلى الرغم من تلك الجهود، فإن المجموعة الأفريقية تدعو جميع الدول إلى الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالإبلاغ وعمليات نقل التكنولوجيا وكفالة تدفق التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي دون عوائق، حسب التكاليف الصادر عن الأمم المتحدة. كما تحث المجموعة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من البلدان والاقتصادات المتقدمة على زيادة المساعدة التقنية والمالية والاقتصادية إلى البلدان النامية الرامية إلى تحقيق الهدف الشامل لبرنامج العمل والصك الدولي للتعقب، وذلك بغية القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونعتقد أن هذا الجهد سيعزز المبادرات الوطنية والإقليمية ويساعد الجهود المبذولة على المستوى العالمي.

وتقر المجموعة بالعمل الذي اضطلعت به الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، منذ دخولها حيز النفاذ، فضلا عن عقد المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة في طوكيو في آب/أغسطس ٢٠١٨. وتحث المجموعة الدول الأطراف في المعاهدة على تنفيذها بطريقة متوازنة وموضوعية تحمي مصالح جميع البلدان، وليس الدول الرئيسية المنتجة والمصدرة على الصعيد الدولي وحسب، بالإضافة إلى تجنب أي انتهاك لحقوق الدول المشروعة في تلبية احتياجاتها من حيث الأمن القومي والدفاع عن النفس وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

كما أعرنا عن تقديرنا لنجاح المؤتمر الاستعراضي الثالث المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٨ لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وصكه الدولي للتعقب. فبرنامج العمل يمثل المعيار الوحيد المعترف به دوليا في التصدي للاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة.

وفيما يتعلق بمسألة الذخيرة، ترى جنوب أفريقيا منذ وقت طويل أنه لا ينبغي النظر إلى الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بمعزل عن غيره. وفي ذلك الصدد، انضمنا إلى توافق الآراء - الذي توج في عام ٢٠٠٥ باعتماد الصك الدولي للتعقب - بشأن الحاجة إلى معالجة مسألة الذخيرة بشكل منفصل. ونعتبر مواصلة العمل بشأن تلك المسألة الهامة، التي ستستأنف في عام ٢٠٢٠، جزءا لا يتجزأ من القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وتؤكد جنوب أفريقيا من جديد التزامها باتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة وبالمبادئ الإنسانية التي تكرسها. كما شاركت جنوب أفريقيا بنشاط في الاجتماع التاسع المعقود مؤخرا للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية وتكرر تأكيد عزمها على ضمان اختتام عملية تدمير مخزونها بموجب المادة ٣ في إطار الاتفاقية المحددة الإطار الزمني بمدة ثماني سنوات. ونرحب بأحدث تصديق من بلد أفريقي، هو غامبيا، على الاتفاقية منذ الدورة السابقة للجنة الأولى.

وفي الختام، سنؤيد هذا العام كولومبيا، إلى جانب المقدم الرئيسي الآخر وهو اليابان، في تقديم مشروع القرار الجامع بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه (A/C.1/74/L.43). وكما كان الحال في الماضي، يسعى مشروع القرار إلى تفعيل برنامج العمل عن طريق تحديد أولويات تنفيذه أساسا للسنة أو السنتين المقبلتين. ويود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره لجميع الوفود على مساعدتها السابقة

الاتفاقية. وتحتاج أيضا إلى تعزيز تدابير التوعية بمخاطر الألغام والوقاية منها لصالح السكان المعرضين للخطر وإدماج منظور جنساني في جميع جوانب الإجراءات المتعلقة بالألغام. وسنطلب في المؤتمر الاستعراضي إلى الدول الأطراف أن تجدد التزامها السياسي بجميع جوانب الاتفاقية.

إن الأثر العشوائي للألغام المضادة للأفراد هو الذي وفر الزخم لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. وقد شهدت الحرب الحضرية نفس الاستخدام العشوائي للأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان في النزاعات الأخيرة، مما ترتب عنه عواقب وخيمة على حياة البشر والهياكل الأساسية الحضرية الحيوية. وهذه مسألة تتعلق بالحماية والتناسب والامتثال للقانون الدولي الإنساني. ونرحب بمبادرة النمسا لمناقشة إعلان سياسي لتعزيز حماية المدنيين في هذا المجال.

السيد نغوندره (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): في ميدان نزع السلاح التقليدي، نواصل الدفاع عن قضية إعطاء مسألة مراقبة انتشار الأسلحة التقليدية نفس الاهتمام الذي تلقاه مناقشة نزع السلاح بشأن أسلحة الدمار الشامل. فالأسلحة التقليدية تؤثر في وقتنا الحاضر تأثيرا سلبيا على الدول الأفريقية أكبر من تأثير أسلحة الدمار الشامل. ولذلك شاركت جنوب أفريقيا بنشاط في المؤتمر الخامس المعقود مؤخرا للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة. ونعتقد أن هذا الصك التاريخي يضع قاعدة هامة في ميدان تحديد الأسلحة التقليدية. فالانتشار غير المشروع للأسلحة، بمساعدة نظم مراقبة غير كافية أو ضعيفة، يزعزع استقرار المجتمعات المحلية، وله آثار سلبية على الأمن ويضر بالتنمية. ونرحب بتصديق ثلاثة بلدان أفريقية إضافية - بوتسوانا وموزامبيق وغينيا - بيساو - على المعاهدة أو انضمامها إليها هذا العام.

لدعم الجهود الرامية إلى إيجاد حلول فعالة لتلك المسألة. وتشجع بولندا اتباع سياسات تتصف بالمسؤولية فيما يتعلق بصادرات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن تعزيز الأمن المادي وتطوير نظم إدارة مخزونات هذه الأسلحة. ونقدم الدعم المالي لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة لمكافحة الأسلحة النارية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وذخائرها، مع إيلاء اهتمام خاص لغرب البلقان.

ويتطلب تطوير القدرات العسكرية في المستقبل اهتماما خاصا وهو يرتبط أيضا بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وبما أن التطبيق العالمي للذكاء الاصطناعي فيما يتعلق بالأسلحة لا يزال أمرا مستقبليا، ينبغي أن نكفل أن يظل تطويره وتنفيذه واستخدامه المحتمل متماشيا مع القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني.

وتتطلب جميع تلك المهام والعمليات الهامة تمويلا مناسباً. وفي هذا الصدد، ندعو الدول الأطراف في الاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة إلى دفع اشتراكاتها بالكامل وفي الوقت المحدد لتمكين جميع نظم نزع السلاح من العمل بفعالية.

السيد هاينوتسي (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد النمسا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/74/PV.14)، وأود أن أركز بياننا الوطني على بعض المسائل المحددة.

يحتفل المجتمع الدولي في هذا العام بالذكرى السنوية السبعين لإبرام اتفاقيات جنيف. ويمثل احترام القانون الدولي العمود الفقري لتعددية الأطراف. وخلال العقود القليلة الماضية، وضع المجتمع الدولي قواعد القانون الدولي الإنساني، التي تستهدف الحد من آثار النزاع المسلح، ولا سيما آثاره على المدنيين. وإذا أردنا أن نوجد عالما أكثر أمنا للجميع، من الضروري أن نفي بالالتزامات القانونية وأن ننفذها تنفيذًا كاملاً، وخاصة الالتزامات الناشئة عن القانون الدولي الإنساني في هذا السياق.

وأن يلتزم تأييدها لضمان اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء في هذه الدورة. وقد نُشرت النسخة الكاملة من بياني هذا على بوابة الخدمات الموفرة للورق.

السيد برولو (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): لا تزال الأسلحة التقليدية تسبب أكبر عدد من الإصابات، بما في ذلك في صفوف المدنيين. ولا يزال عكس مسار هذا الاتجاه وإنزال تلك الأرقام إلى أدنى مستوى ممكن أحد أكثر التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي إلحاحاً. وأنجع السبل لتحقيق ذلك الهدف هي كفالة امتثال جميع أطراف النزاعات للقانون الدولي الإنساني وتشجيع التصديق العالمي على الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بالأسلحة التقليدية والامتثال التام لها.

وعشية المؤتمر الاستعراضي الرابع لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، نحتاج إلى التأكيد على أن الوقاية والتثقيف لا يزالان مهمتين رئيسيتين في خفض عدد ضحايا الألغام. ونشير مع الأسف إلى الإحصاءات الأخيرة التي تبين أن ما يقرب من ٥٠ في المائة من ضحايا الألغام والأجهزة المتفجرة المرتجلة هم من الأطفال. وفي هذا السياق، يكتسي التمييز بين الجنسين في التدابير التعليمية للبنين والبنات أهمية قصوى. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، ستترأس بولندا المؤتمر الاستعراضي السنوي الحادي والعشرين للأطراف المتعاقدة السامية في البروتوكول الثاني المعدل للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وتتصل أحكام البروتوكول الثاني المعدل ارتباطاً مباشراً بنص اتفاقية أوتاوا وتغطي مسألة الأجهزة المتفجرة المرتجلة التي تشكل تهديداً متزايداً باستمرار للأفراد العسكريين والمدنيين في جميع أنحاء العالم. ولكي تكون معاهدة تجارة الأسلحة فعالة حقاً، ينبغي أن تكون قريبة من العالمية. ولذلك، فإننا نأسف لغياب البلدان التي تمثل كبار صانعي الأسلحة ومصدرها ومستورديها عن الاتفاقية. وإدراكاً منا لأن تدابير مكافحة التسريب قد ثبتت صعوبتها البالغة في نظم مراقبة الصادرات، نعلن استعدادنا

نحو هادف في اختيار الأهداف والتعامل معها. ومع إعراب أعداد متزايدة من القادة السياسيين عن التزامهم بضمان احتفاظ البشر بالسيطرة على القرارات المتعلقة بالحياة والموت، ينبغي لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل أن يكتف جهوده لتمكين المجتمع الدولي من تنفيذ إرادته السياسية. وتعتقد النمسا أن التركيز على مسألة التحكم البشري وإحراز تقدم بشأنها سيكونان مفتاح نجاح الفريق.

وستكون بقية بياني متاحة على بوابة الخدمات الموفرة للورق.

السيد إنكارناتو (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/74/PV.14)، وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

تؤيد إيطاليا جميع الصكوك الدولية التي تقيد أو تحظر استخدام الأسلحة بما يتنافى مع القانون الدولي الإنساني. ومن بين أولوياتنا إضفاء الطابع العالمي على اتفاقيتي أوتاوا وأوسلو وتنفيذهما بفعالية. ونتطلع في هذا العام على وجه الخصوص إلى المشاركة في مؤتمر أوسلو الاستعراضي وتحديد التزامنا بإيجاد عالم خال من الألغام. وتشعر إيطاليا بقلق بالغ إزاء الآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية العشوائية لهذه الأسلحة، ولا سيما على المدنيين. ونؤمن إيماناً راسخاً بأهمية التعاون الدولي، وقد سننا في عام ٢٠٠١ قانوناً ينشئ صندوقاً استثمارياً مخصصاً كجزء من التزامنا. ومنذ ذلك الحين، خصصت إيطاليا أكثر من ٥٨ مليون يورو للإجراءات المتعلقة بالألغام. ونعلق أهمية خاصة على مساعدة الناجين وأسرههم كعنصر أساسي من عناصر المعونة الإنسانية، من منظور كلي يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومن الضروري إشراك الضحايا الذين يستفيدون من المساعدة في البرامج الإنمائية وبرامج حقوق الإنسان والبرامج

أولاً، يشكل الانتقال المتزايد للنزاع إلى المدن تحدياً رئيسياً لحماية المدنيين. ومن الحقائق الموثقة جيداً أنه عندما تُستخدم الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان، يكون أكثر من ٩٠ في المائة من الضحايا من المدنيين. وهذه دعوة إلى العمل. وفي وقت سابق من هذا الشهر، استضافت النمسا مؤتمر فيينا المعني بحماية المدنيين في الحرب الحضرية. ومما يثلج صدورنا اهتمام عدد كبير جداً من الدول بالنهوض بحماية المدنيين من استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان. وكانت مشاركة ١٣٣ دولة من جميع المناطق، إلى جانب العديد من المنظمات الدولية وممثلي المجتمع المدني، في المؤتمر أمراً مشجعاً، لا سيما في الأوقات التي تتعرض فيها تعددية الأطراف والتعاون الدولي لضغوط. ويتطلب تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني إرادة سياسية إذا كنا نريد بالفعل أن نرى تغييرات على أرض الواقع. وترحب النمسا بالنداء المشترك الذي وجهه الأمين العام ورئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية مؤخراً بشأن استخدام الأسلحة المتفجرة في المدن، والذي تناول العواقب الإنسانية المدمرة للحرب الحضرية، ونشكرهما على دعمهما الصريح لجهود الدول الرامية إلى وضع إعلان سياسي. وتشجع النمسا جميع الدول على المشاركة في عملية صياغة إعلان سياسي، والتي تبدأ في جنيف في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

ثانياً، تشكل إمكانية استخدام الذكاء الاصطناعي كسلاح تحدياً أساسياً فيما يتعلق بطائفة واسعة من فئات الأسلحة. وثمة ضرورة قانونية وأدبية وأخلاقية لأن يظل البشر متحكمين في استخدام الأسلحة. ونعتقد أن تنظيم مسألة منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل قبل أن تتجاوزنا الحقائق على أرض الواقع ليس من مسؤوليتنا فحسب، بل إنه يصب أيضاً في مصالحنا الأمنية المشتركة. ولذلك، تؤيد النمسا البدء فوراً في مفاوضات بشأن صك ملزم قانوناً يكفل التحكم البشري على

التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأخيرا، نكرر الإعراب عن تأييدنا لزيادة الشراكة على جميع المستويات مع المجتمع المدني والصناعة، اللذين يؤديان دورا رئيسيا في جميع جهودنا المشتركة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

السيد زلينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد أوكرانيا

البيان المشترك بشأن الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان الذي سيدي به ممثل أيرلندا بالنيابة عن مجموعة الدول المهتمة في وقت لاحق من هذه المناقشة المواضيعية. وتشاطر أوكرانيا المجتمع الدولي تماما شواغله إزاء حقيقة أن الأمن والاستقرار في العالم يواجهان تهديدات خطيرة جراء النقل غير المشروع للأسلحة والذخائر التقليدية وتكديسها وإساءة استعمالها. وتؤيد الجهود العالمية والإقليمية والوطنية الرامية إلى التصدي لذلك التحدي، بما في ذلك تدابير مراقبة الصادرات والحدود وإدارة المخزونات والتعاون والمساعدة الدوليان. وعلى الصعيد الوطني، تعلق أوكرانيا أهمية خاصة على كفالة اتخاذ إجراءات فعالة لمراقبة الصادرات في مجال الأسلحة التقليدية. وتفقيد أوكرانيا تقيدا صارما بمختلف قرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وترتيب فاسنار بشأن مراقبة صادرات الأسلحة التقليدية.

وتؤيد التنفيذ السليم من جانب جميع الدول لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، فضلا عن الصك الدولي للتعقب. وتؤيد أيضا مشروع القرار A/C.1/74/L.43، المعنون "الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه" الذي قدمته كولومبيا هذا العام، ونشارك في تقديمه.

إن أوكرانيا تدرك أهمية الدور الذي تؤديه الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة في اتخاذ التدابير الإصلاحية، بعد انتهاء النزاع بغية التقليل إلى أدنى حد من المخاطر وآثار المتفجرات

الإنسانية الأوسع نطاقا. ويساورنا قلق مماثل إزاء الأثر الإنساني للأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وفي هذا الصدد، أعربنا عن تقديرنا لعقد مؤتمر فيينا المعني بحماية المدنيين في الحرب الحضرية مؤخرا وتؤيد العملية الدبلوماسية الرامية إلى تعزيز الالتزام الجماعي بشأن هذه المسألة.

ونود أن نؤكد على أهمية الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها. ولا يزال إضفاء الطابع العالمي عليها وتنفيذها بالكامل هدفين أساسيين. وترحب إيطاليا بصفة خاصة بالعمل الذي قام به فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل باعتباره فرصة لمواصلة مناقشة خصائص هذه الأسلحة وآثارها بغية تمهيد الطريق لاعتماد إعلان سياسي بتوافق الآراء. ونعتقد أن التحكم البشري أمر أساسي، ولا سيما أن قرار استخدام القوة المميتة يجب أن يظل في أيدي البشر. ونشاط أيضا المجتمع الدولي قلقه العميق إزاء الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. ويجب أن نسعى إلى وضع استراتيجيات وقائية وعلاجية على حد سواء، مع الأطر التنظيمية المناسبة في نفس الوقت.

ويتوقف الإسهام الفريد لمعاهدة تجارة الأسلحة في تجارة أسلحة أكثر شفافية ومسؤولية وفي الجهود الرامية إلى مكافحة عمليات النقل غير المشروع للأسلحة على إضفاء الطابع العالمي عليها وتنفيذها بفعالية. وتشعر إيطاليا بالقلق إزاء تزايد التدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك ما يسمى بالشبكة العميقة، لأنها تمثل إحدى القنوات الرئيسية التي تسفر عن وقوع خسائر بشرية. ومن المفيد أيضا تطبيق أحكام برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه على مشكلة الذخيرة المستخدمة في هذه الأسلحة. وفي هذا السياق، نؤكد من جديد الصلة الأساسية بين التنمية المستدامة والسلام والأمن، على النحو المعترف به في خطة

تشعر غانا بقلق عميق إزاء تصاعد المعاناة الإنسانية وعدد الوفيات والآثار الجسدية للانتشار غير المشروع للأسلحة التقليدية في المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في أفريقيا. ولذلك، فإننا ملتزمون بتعزيز تنفيذ الصكوك والمعاهدات الإقليمية والدولية ذات الصلة. وفي هذا الصدد، فإننا نؤكد الأهمية المستمرة لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي للتعقب؛ ومعاهدة تجارة الأسلحة؛ واتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد؛ واتفاقية الذخائر العنقودية؛ والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، كجزء من الجهود العالمية الرامية إلى منع حيازة الأسلحة التقليدية ونشرها وإساءة استعمالها بصورة غير مشروعة. ونشدد كذلك على الترابط بين السلام والأمن ونزع السلاح والتنمية المستدامة، ونحث الدول على دعم خطة الأمين العام لنزع السلاح وإعطاء الأولوية لنزع السلاح الذي ينقذ الأرواح. ونلاحظ في هذا الصدد، الصلات بين خطة نزع السلاح والمبادرة الرئيسية للاتحاد الأفريقي لإسكات دوي المدافع، وإنهاء جميع الحروب في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠ وما بعده.

وفي إطار التصدي لآفة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإننا ندعو بقوة إلى اتباع نهج كلي طوال دورة حياتها، بغية كفالة الإدارة المأمونة والأمنة والخاضعة للمساءلة للذخائر التقليدية ومنع تحويل المخزونات إلى مستخدمين غير مأذون لهم. وفي ذلك السياق، رحبنا بالوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج عمل الأمم المتحدة، التي اعترفت لأول مرة بضرورة معالجة مسائل الذخيرة والآثار الإنسانية غير المتناسبة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونتوقع من الاجتماع السابع المقبل من الاجتماعات التي تعقدها الدول الأطراف في برنامج العمل كل سنتين أن يوفر المنبر اللازم لتقييم التقدم الحقيقي المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمر الاستعراضي

من مخلفات الحرب. ويوصف أوكرانيا دولة طرفا في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد لأكثر من ١٠ سنوات، فإنها تقر بدورها الأساسي في التقليل من وجود الألغام الأرضية وأخطارها وآثارها إلى أدنى حد.

لقد ألحق العدوان العسكري الذي شنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا، باستخدام قواته العسكرية النظامية المسلحة بأنواع حديثة من الأسلحة والذخائر التقليدية، أضرارا بالغة بنظام تحديد الأسلحة التقليدية القائم. ولا يزال الاتحاد الروسي ينقل الأسلحة والذخيرة بصورة غير مشروعة، ويرسل أفراده العسكريين إلى أراضينا عبر الأجزاء غير الخاضعة للمراقبة من الحدود الأوكرانية الروسية. وثمة مشكلة أخرى تعين على أوكرانيا مواجهتها وهي الزيادة المفرطة في عدد الألغام والمتفجرات الخطيرة من مخلفات الحرب في الأراضي المحتلة في الشرق. وتتخذ أوكرانيا كل التدابير الممكنة لتدمير والتخلص من المتفجرات من مخلفات الحرب الموجودة في أراضيها. ويشترك بنشاط جهاز الطوارئ الحكومي في أوكرانيا مع غيره من السلطات الوطنية، بتعاون وثيق مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، واليونسيف، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي والشركاء الدوليين الآخرين، في تنفيذ مجموعة من إجراءات إزالة الألغام من الأراضي المحررة في منطقتي دونيتسك ولوهانسك. ويحدونا أمل وطيد في أن يتخذ الاتحاد الروسي خطوات لسحب معداته العسكرية وأفراده العسكريين من أراضينا وإنهاء احتلاله في نهاية المطاف. وسيتاح بياننا الكامل على بوابة الخدمات الموفرة للورق.

السيد فرمبونغ (غانا) (تكلم بالإنكليزية): بالإضافة إلى البيانين اللذين أدلى بهما في إطار هذه المجموعة ممثل إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل زامبيا، باسم مجموعة الدول الأفريقية، يود وفد بلدي الإدلاء بالملاحظات التالية.

وفيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإننا نؤيد الإبقاء على نهج وقائي إزاء تحويلها عن طريق تنفيذ وتعزيز الأنظمة ونظم مراقبة النقل، مع ضمان التسجيل والترخيص المناسبين للمستعملين النهائيين. وفي الوقت نفسه، نرحب بالاعتراف بالآثار السلبية للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على التنمية. وتعتقد السلفادور أن هناك صلة بين نزع السلاح والسلام والتنمية المستدامة، بما في ذلك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونعتقد أنه من المهم تعزيز جميع أنواع التعاون والمساعدة الدوليين في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة، مما يفتح المجال لتبادل الممارسات الجيدة فيما بين الدول ونقل المعارف والتكنولوجيات الجديدة.

وتستجيب معاهدة تجارة الأسلحة للحاجة إلى وضع حد للنقل غير المسؤول وغير المنظم للأسلحة، الذي يوجب الصراعات وانتهاكات حقوق الإنسان ويعوق تنمية جميع البلدان. ومن المهم التأكيد على أن إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة جانب أساسي من جوانب تنفيذ أحكامها. ويساورنا القلق أيضا لأنه لم يتسن إحراز تقدم كبير بشأن مختلف المسائل التي تناولتها المعاهدة. ونعتقد أن التدابير الجزائية الإضافية المفروضة على الدول التي لم تف باشتراكها المالية غير ضرورية. تتعارض هذه الإجراءات مع نص وروح المعاهدة، لا سيما إذا كنا نسعى إلى تحقيق عالميتها.

ونؤيد فرضية الدور الأساسي للذخيرة في كفالة المراقبة الفعالة للأسلحة التقليدية. ونعتقد أنه ينبغي التعامل معهما على أنهما حلقتان مشتركتان في سلسلة التجميع، مما يتطلب اتباع نهج متكامل وعالمي. ونعتقد أن السبيل الوحيد لمعالجة تلك المسائل هو من خلال اتباع نهج متعدد الأطراف، ولذلك فإننا ممتنون للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة والدول الأخرى. الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا لعرض مشروع القرار A/C.1/74/L.53.

الثالث. ويجب أن نبذل المزيد من الجهود لتحديد مسألة إدارة الذخيرة التقليدية وتنظيم تجارتها في السياق الصحيح، ولا سيما خلال عملية فريق الخبراء الحكوميين المعني بالمشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية، المنشأ بموجب القرار ٥٥/٧٢.

وتؤيد غانا البيان المشترك الذي سيديلي به ممثل أيرلندا في وقت لاحق اليوم بشأن مسألة استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. كما ندعو البلدان المصدرة للأسلحة إلى احترام نظام شهادات الإعفاء داخل منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونود أيضا أن نشجع على اعتماد مشروع القرار (A/C.1/74/L.27) المعنون "تقديم المساعدة إلى الدول من أجل كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وجمعها"، الذي تقدمه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا سنويا بتوافق الآراء.

وفي الختام، نحث المجتمع الدولي على إظهار الإرادة السياسية اللازمة للتصدي بصورة استباقية وحاسمة للتهديد الذي يشكله تكديس الأسلحة التقليدية وانتشارها بصورة غير مشروعة. وسيجري تحميل النسخة الكاملة من هذا البيان على بوابة الخدمات الموفرة للورق.

السيدة غونساليس لوبيس (السلفادور) (تكلمت بالإسبانية): من الضروري ألا ينتهي الأمر بالأسلحة التقليدية في أيدي شبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية، أو الإرهابيين، أو الجهات الفاعلة من غير الدول، أو الجهات الفاعلة غير المأذون لها، لأن ذلك سيمثل خطرا لا لبس فيه للأمن الوطني والإقليمي والعالمي. وفي الوقت نفسه، من المهم، عن طريق وضع أنظمة مناسبة، ضمان عدم تحويل الأسلحة التقليدية التي يتم الحصول عليها بموجب نظام قانوني إلى الأسواق غير المشروعة، والحيلولة دون أن تؤدي لاحقا إلى شرور اجتماعية، وانتهاكات لحقوق الإنسان ولحق الناس في الحياة والأمن.

المستقلة، في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، عملاً بناءً على هذا العام. فقد أوصى فريق الخبراء الحكوميين، في تشرين الثاني/نوفمبر، للمرة الأولى بأن تتخذ الأطراف المتعاقدة السامية إجراءات لإقرار المبادئ التوجيهية الـ ١١ المتفق عليها، والتي يمكن أن تؤدي عندئذٍ وظيفة توجيهية هامة. وتتطلع ألمانيا إلى المضى قدماً بالمناقشات ضمن فريق الخبراء الحكوميين لهذا العام في مسار يؤدي إلى تحقيق نتائج لكفالة إحراز التقدم نحو وضع أطر معيارية وتنفيذية قوية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠.

ويمكن أن تترتب على استخدام منظومات الأسلحة القادرة على إيصال قوة متفجرة هائلة في المناطق الحضرية عواقب إنسانية خطيرة. وتلتزم ألمانيا التزاماً راسخاً بتحديد وصفات فعالة لإنقاذ أرواح المدنيين في مثل هذه الحالات. فالحل الممكن هو تطوير وتبادل الممارسات العسكرية الرشيدة الرامية إلى التقليل إلى أدنى حد من الأثر الإنساني للعمل القتالي.

السيد كومار (الهند) (تكلم بالإنكليزية): تشاطر الهند الشواغل المتعلقة بالتحديات التي تطرحها عمليات نقل الأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، إلى الإرهابيين والجهات الفاعلة من غير الدول التي أصبحت تشكل تهديداً رئيسياً للسلام والأمن الدوليين. إننا نعلق أهمية كبيرة على برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وبشكل التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل والصك الدولي للتعقب أولوية بالنسبة للهند، تحديداً، كوسيلة لمكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية.

وتلتزم الهند التزاماً تاماً باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة والمبادئ الإنسانية المكرسة في الاتفاقية. ونحن ملتزمون باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتنفيذ التزاماتنا بموجب الاتفاقية وبروتوكولاتها، بما في ذلك البروتوكول الثاني المعدل والبروتوكول الخامس. وما زال يسارونا القلق إزاء الوضع

السيد بيرويرث (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ألمانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/74/PV.14)، وأضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

ولا يزال تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة على نطاق واسع يوجب الصراعات وإراقة الدماء. وتشعر ألمانيا بقلق خاص إزاء الفجوة في التنفيذ بين التوجيهات المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف والممارسات على أرض الواقع. وعلينا أن نسد تلك الفجوة في التنفيذ، وأن نكفل أن الأحكام حيوية الأهمية، على النحو المبين في برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، توضع أخيراً موضع التنفيذ. ونعتقد أن إحدى الطرق لتحقيق ذلك هي تنفيذ عمليات إقليمية شاملة وجيدة التنسيق تعتمد على مواعيد نهائية واضحة للتنفيذ، ومؤشرات أداء رئيسية متفق عليها.

وبالاشتراك مع فرنسا وبالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومركز تبادل المعلومات في جنوب شرق وشرق أوروبا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والدول الست في غرب البلقان، شرعت ألمانيا في وضع خريطة طريق إقليمية تهدف إلى تحقيق الرقابة الشاملة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بحلول عام ٢٠٢٤.

ويرتبط التداول غير المشروع للذخائر التقليدية ارتباطاً لا ينفصم بتلك التحديات. وقد أجرت ألمانيا، بوصفها المقدم الرئيسي للقرار ٥٥/٧٢، "المشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية"، مشاورات غير رسمية مفتوحة مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وجرى حشد مواد وخبرات ممتازة من أجل الإعداد لعمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، المقرر عقده في عام ٢٠٢٠. لقد كان العمل بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة

ومختلف المحافل المتعددة الأطراف بإثارة مسائل خارجة عن جداول أعمالها. وسأمتنع عن مواصلة الخوض في هذه المسألة حتى لا أضيع المزيد من وقت اللجنة.

السيدة ريبس (الفلبين) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد الفلبين البيانين اللذين أدلى بهما ممثلًا كمبوديا باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/74/PV.14)، وإندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

يعاني الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم كل عام من العنف وعدم الاستقرار الناجمين عن سوء تنظيم تجارة الأسلحة والاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية. ويساور الفلبين قلق بالغ إزاء استخدام الإرهابيين للأسلحة غير المشروعة. وينبغي في رأينا دعم وتنفيذ أنظمة قوية للتصدي لانتشار الأسلحة التقليدية المثير للجزع، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة وذخائرها وأجزائها ومكوناتها.

ويسر وفد بلدي أن يعلن أن الفلبين أصبحت في كانون الثاني/يناير دولة طرفا في اتفاقية الذخائر العنقودية، التي نلتزم بموجبها بالامتناع الدائم عن استخدام الذخائر العنقودية أو إنتاجها أو تخزينها أو نقلها. وتعترف الفلبين بالآثار الضارة للذخائر العنقودية على الأفراد العسكريين والمقاتلين والمدنيين، وتقف متضامنة مع البلدان والمجتمعات الأخرى التي عانت أو تعاني من الآثار الضارة لهذه الأسلحة. وتدعم الفلبين الآن عمل لجنة التنسيق المعنية بعالمية الاتفاقية. وتؤيد الفلبين أيضا البيان المشترك الذي سيدي به ممثل أيرلندا بشأن الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وقد رحبنا بمؤتمر فيينا المعني بحماية المدنيين في الحرب الحضرية، الذي عمّق مشاركة الدول في مسألة استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان ومسارات العمل الممكنة من أجل استجابة دولية شاملة.

وفيما يتعلق بمعاهدة تجارة الأسلحة، تشيد الفلبين بوضع معايير دولية مشتركة للتجارة العالمية في الأسلحة التقليدية. وقد

المالي الحالي للاتفاقية، وندعو جميع الدول إلى تقديم مساهماتها المالية بالكامل وفي الوقت المحدد. لقد وفّت الهند بالتزاماتها بموجب البروتوكول الثاني المعدّل، بما في ذلك، في جملة أمور، وقف إنتاج الألغام غير القابلة للكشف، علاوة على جعل جميع ألغامها المضادة للأفراد قابلة للكشف. وتتقيد الهند كذلك بوقف اختياري لتصدير الألغام الأرضية ونقلها. إن تصديقنا على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يؤكد مدى الأهمية التي نوليها لمسألة مساعدة الضحايا. وقد ظلت الهند تشارك بانتظام بصفة مراقب في اجتماعات اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، وتتطلع إلى المشاركة في المؤتمر الرابع للدول الأطراف لاستعراض الاتفاقية، المقرر عقده في أوغندا في وقت لاحق من هذا العام.

ونرحب بالتقدم المحرز على مدى السنوات الثلاث الماضية ضمن فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل منذ إنشائه في عام ٢٠١٧. وما زلنا نؤمن بأن الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة هي المحفل المناسب لمعالجة تلك المسألة، وندعم المناقشات التقنية الموضوعية المستمرة في إطار مجموعة الخبراء الحكوميين في سياق الاتفاقية وبمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

وتدعم الهند سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وتقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية، وتقدم تقاريرها الوطنية بانتظام. ولدينا ضوابط وطنية قوية وفعالة للتصدير تنظم نقل الأسلحة التقليدية تتفق مع أعلى المعايير الدولية، ولا تزال ملتزمين بمنع النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشير إلى أن باكستان أطلقت مرة أخرى عددا من الادعاءات التي لا أساس لها وغير المدعومة بالأدلة بشأن الهند والتي لا تثبتها الوقائع. واللجنة تدرك سلوك الهند المسؤول في الوفاء بالتزاماتها الدولية. وواصلت باكستان إضاعة الوقت الثمين للجنة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة

وغير التقليدية، أساسا ضد سكانه المدنيين. فيتعين على بلدان مثل إيران وسورية أن تظل تحت العقوبات الدولية ذات الصلة، لأنها تعمل بوضوح ضد المجتمع الدولي من أجل انهيار محافل تحديد الأسلحة التي أنشأها.

وفيما يتعلق ببرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب، ترحب إسرائيل بالعمل المكثف الذي أنجز والأهداف التي تحققت حتى الآن، ولكنها تقر بأن تحديات كبيرة لا تزال تنتظرنا. ونرى أننا بحاجة إلى التركيز على تنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب وأن نل فيين لنطاقه. وفيما يتعلق بالذخيرة، على سبيل المثال، نرى أن برنامج العمل ليس المكان المناسب، إذ تم بالفعل اختيار منبر آخر، ألا وهو اجتماع فريق الخبراء الحكوميين المعني بالمشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية لعام ٢٠٢٠. وتقدر إسرائيل آلية سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وتقدم تقريرها عن النفقات العسكرية إلى الأمم المتحدة سنويا. ومن المؤسف جدا أن إسرائيل هي أحد البلدان القليلة في الشرق الأوسط التي تقدم هذه التقارير السنوية. وتعترف إسرائيل بأهمية معاهدة تجارة الأسلحة وتؤيد أهدافها ومقاصدها بوصفها دولة موقعة. فالكثير من مبادئ المعاهدة ومعاييرها مجسدة بالفعل في سياسة إسرائيل القوية في آلياتها للتصدير والمراقبة.

ووفقا لما تراه إسرائيل فإن حقيقة أن الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة تسعى إلى تحقيق التوازن اللازم بين الضرورة العسكرية والاعتبارات الإنسانية في تطبيق القانون الدولي الإنساني يجعل منها صكا هاما في مجال الأسلحة التقليدية. تعرب إسرائيل عن تقديرها للمناقشة المتعمقة التي جرت في فريق الخبراء الحكوميين بشأن التكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، وكذلك المناقشة المتعلقة بالألغام غير الألغام المضادة للأفراد والأجهزة المتفجرة

ووّعت الفلبين على معاهدة تجارة الأسلحة في عام ٢٠١٣، وكانت أول بلد في جنوب شرق آسيا يقوم بذلك. ودعمت الفلبين بنشاط جميع المناقشات حول المعاهدة وشاركت فيها منذ أن اقترحت للمرة الأولى في الجمعية العامة في عام ٢٠٠٦، في انتظار تصديق مجلس الشيوخ الفلبيني عليها.

وفيما يتعلق ببرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وصكه الدولي للتعقب، تسترشد الفلبين بالالتزامات المستندة إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض الثالث، الذي عقد العام الماضي.

وفيما يتعلق بالألغام المضادة للأفراد، نواصل تأكيد التزامنا باتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، وبسيادة القانون، ولا سيما القانون الدولي الإنساني، مع بذل أقصى الجهود للتخفيف من المعاناة التي تسببها الحرب لشعوبنا. وننضم إلى جميع الدول الأطراف في الجهود الرامية إلى تحقيق عالمية الاتفاقية. وستواصل الفلبين التعاون مع المجتمع الدولي لكفالة وجود نظام دولي قوي لتوجيه الإجراءات التي تشمل الأسلحة التقليدية، مع مراعاة أهمية احترام السيادة الوطنية لفرادى الدول.

السيد سيغيف (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): لقد تمت حيازة الأسلحة التقليدية في السنوات القليلة الماضية، وانتشرت في جميع أنحاء الشرق الأوسط، بكميات ونوعية لم يسبق لها مثيل. وفي ذلك السياق، فإن إيران، التي تحاول بسط سيطرتها الإقليمية ونشر أيديولوجيتها المتطرفة، هي أكبر ناشر للأسلحة التقليدية في المنطقة وخارجها، باستخدام تنظيمات عميلة. ومنذ دخول خطة العمل الشاملة المشتركة حيز النفاذ، قامت إيران كذلك بتصدير أعداد كبيرة من الصواريخ وتكنولوجيا القذائف المتقدمة إلى حزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن، وهي تمول الإرهاب الفلسطيني وتوججه. وفي حالات أخرى، مثل حالة سورية، يستخدم النظام، بشكل مأساوي، أسلحته التقليدية

فاسو).

وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية طرف في الصكوك الدولية الرئيسية في هذا المجال، من قبيل الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وأربعة من بروتوكولاتها، فضلا عن اتفاقية الذخائر العنقودية. وبصفتها طرفا في الاتفاقية، اتخذت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية عدة تدابير خلال السنوات الأخيرة لتنفيذ تلك الاتفاقية. وسواصل العمل بنشاط لتعزيز عالميتها على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. ونشيد بالبلدان الملتزمة بتنفيذ الاتفاقية. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مساهمة متواضعة في الاجتماع التاسع للدول الأطراف في الاتفاقية، المعقود في جنيف في أيلول/سبتمبر. وتنطلع إلى الاحتفال في عام ٢٠٢٠ بالذكرى السنوية العاشرة لبدء نفاذ الاتفاقية وإلى مؤتمرها الاستعراضي الثاني في العام نفسه.

ختاما، لا تزال جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ملتزمة بالعمل بنشاط على تحقيق عالمية الاتفاقية من خلال العمل عن كثب مع جميع الدول الأطراف والمجتمع الدولي. ونعول على البلدان وشركائنا في التنمية لمواصلة تعزيز التعاون الدولي وزيادة المساعدة الرامية إلى تخليص البلدان المتضررة من الذخائر غير المنفجرة حتى تتمكن من التمتع بحقوقها في التنمية وتحسين مستويات معيشة شعوبها.

السيد سريميت (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): تفي كازاخستان بجميع التزاماتها الدولية في مجال تحديد الأسلحة، ولا تزال ملتزمة بسياستها الرامية إلى تعزيز الأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وأثبتنا عزمنا السياسي الراسخ أيضا بانضمامنا إلى الصكوك الدولية ذات الصلة مثل معاهدة تجارة الأسلحة، وبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. واستضافت كازاخستان في تموز/يوليه حلقة دراسية إقليمية بشأن

اليدوية الصنع. ونقدر أيضا آلية اتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة ونقدم تقريرنا السنوي على النحو المنصوص عليه في البروتوكول الثاني المعدل وتقرير الامتثال السنوي المطلوب بموجب الاتفاقية. وستحمل النسخة الكاملة من هذا البيان على بوابة الخدمات المفرة للورق.

السيد فونغفاكدي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)

(تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وكمبوديا، باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/74/PV.14). وأود الآن الإدلاء ببضعة تعليقات بصفتي الوطنية.

وتدعم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بقوة جهود المجتمع الدولي المتعلقة بتحديد الأسلحة التقليدية ونزع السلاح وتشارك فيها بنشاط، بوصفها بلدا لا يزال متضررا بشدة من العواقب الإنسانية والإنمائية لاستخدام الأسلحة التقليدية. وكانت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية البلد الأكثر تضررا من الأسلحة التقليدية خلال حرب الهند الصينية، ولا تزال ملوثة بالمتفجرات من مخلفات الحرب حتى اليوم. وألقي ما يزيد على ٢٧٠ مليون من الذخائر العنقودية الصغيرة في معظم مناطق البلد، ولم تنفجر منها نسبة ٣٠ في المائة عند ارتطامها بالأرض. ولذلك فهي لا تزال تشكل تحديا رئيسيا لجهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على الفقر في بلدنا. ولكي نواصل التصدي لذلك التحدي بطريقة منظمة، أطلقنا الهدف ١٨ من أهدافنا الوطنية للتنمية المستدامة بعنوان "حياة آمنة من الذخائر غير المنفجرة" باعتباره فترة تحول من هدفنا الوطني الإنمائي ٩ غير المكتمل من أهداف الألفية، وأدجنناه في خطتنا الوطنية الخمسية الثامنة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للفترة من عام ٢٠١٦-٢٠٢٠. وسواصل ترحيلها إلى خطط التنمية الوطنية اللاحقة إلى حين التغلب ذلك التحدي الكبير.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة بونكونغو (بوركينيا

الجهود التي تبذلونها في إدارة أعمال اللجنة الأولى خلال هذه الدورة.

وتؤيد بلادي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وتونس، باسم مجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/74/PV.14).

تولي دولة الكويت اهتماما كبيرا لمسألة مكافحة انتشار الأسلحة، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وذلك من خلال مساهماتها الفاعلة في المداولات المعنية بهذه المسائل، ومشاركتها في العديد من القرارات الصادرة من الأمم المتحدة بهذا الشأن، وإيمانها الراسخ بتنفيذ التزاماتها بالمعاهدات الدولية ذات الصلة، وذلك إدراكا منها لما تشكله هذه الأسلحة من تهديد للسلم والأمن الإقليميين والدوليين.

وتؤكد بلادي بهذا الصدد، التزاماتها بالمشاركة الفعالة في أي مسعى دولي متعدد الأطراف ومتسق مع ميثاق الأمم المتحدة، متوازن وموثوق ويهدف إلى مواجهة التهديدات المتنوعة الناشئة عن الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة.

ترحب بلادي ببدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة، وتجدد تأكيدها على ضرورة أن يتسق تنفيذ المعاهدة مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة واحترام الحق المشروع للدول في تلبية احتياجاتها في مجال الدفاع عن النفس. ومن المهم مراعاة التوازن في المسؤوليات بين الدول المصدرة للأسلحة وتلك المستوردة لها. وندعو إلى معالجة الاختلال الكبير القائم في صنع الأسلحة التقليدية وحيازتها والاتجار بها بين البلدان الصناعية والبلدان النامية، خاصة بسبب افتقارها إلى تعاريف واضحة، تقوض إلى حد كبير فعاليتها المحتملة وتجعل من الممكن إساءة استخدام المعاهدة نفسها كأداة للتلاعب بالاتجار المشروع بالأسلحة الصغيرة. إن التطور السريع في مجال العوامة والتقدم في التكنولوجيا يجعلان خطرا إنتاج مثل هذه الأسلحة أمرا سهلا التحقيق، خاصة من قبل الأفراد والجهات الفاعلة من غير الدول. ولذلك فإنه يتعين

معاهدة التجارة الدولية تهدف إلى إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة، وخصوصا تنفيذها في آسيا الوسطى ومنغوليا. ونحن ممتنون لليابان وفنلندا وغيرها من الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة لدعمها القوي لتلك المبادرة، وكذلك للصندوق الاستئماني للتبرعات التابع للمعاهدة والمعني بتعبئة الموارد المالية. وفي ذلك الصدد، سيسهم التنفيذ الكامل والفعال للمعاهدة وغيرها من الصكوك الدولية في تعزيز السلم والأمن الدوليين عن طريق الحد من المعاناة الإنسانية التي يسببها العنف المسلح.

وتؤكد كازاخستان مجددا التزامها بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وتؤيد الجوانب الإنسانية للاتفاقية، ما دمنا نشاطر المجتمع الدولي بأسره عزمه على حماية المدنيين من آثار هذه الأسلحة اللإنسانية. وتواصل حكومة كازاخستان تعزيز آلياتها وتدابيرها الوقائية من أجل وقف انتشار هذه الأسلحة، وفقا للمتطلبات الدولية. ولا يزال احتمال استحداث منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل مصدرا خاصا للقلق في عالمنا الحديث. وأيدنا إنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. ومن المحتمل أن تقوض منظومات الأسلحة هذه أبسط مبادئ القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني. ولم يتضح بعد ما إذا كانت منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل قادرة على الامتثال للمبادئ الأساسية الثلاثة للقانون الدولي الإنساني. وندرك جميعا تأثير الذكاء الاصطناعي على مستقبل بلداننا وعلى العالم بأسره. وبالتالي، سنحافظ على اليقظة نفسها إزاء العواقب الخطيرة لتطوير التكنولوجيات الجديدة. وسنكون بحاجة إلى مزيد من الجهد لمساعدتنا في تعميق فهمنا لمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. ولذلك ترى كازاخستان أن من المهم أن نواصل مناقشاتنا في عام ٢٠٢٠.

السيد الدعي (الكويت): شكرا السيدة الرئيسة، في المستهل أتقدم بالشكر إليكم وإلى بقية أعضاء المكتب على

قدره ١,٨ تريليون دولار. وينبغي تخصيص هذه الموارد للتنمية المستدامة ولما يبلغ عدده ٧٣٦ مليون نسمة من سكان العالم يعيشون في فقر مدقع. ومن المؤسف أيضا أن المنتجين الرئيسيين يواصلون تطوير أسلحة تقليدية متزايدة التطور والفتك، مما يعمق الاختلال بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في إنتاج وحيازة هذه الأسلحة والاتجار بها ويقوض الاستقرار والسلم والأمن الدوليين. وواصل بعض هؤلاء المنتجين نقل الأسلحة إلى جهات فاعلة غير مرخص لها من غير الدول أو تحويلها إلى السوق غير المشروعة، بينما حاولوا، بما في ذلك من خلال وضع لوائح دولية، عرقلة حيازة واستخدام بلدان أخرى لأسلحة تقليدية، مثل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، في أغراض مشروعة للدفاع عن النفس.

وترفض كوبا هذه المعايير المزدوجة في ميدان نزع السلاح وتدافع عن الحق المشروع للدول في صنع واستيراد الأسلحة التقليدية والاحتفاظ بها لتلبية احتياجاتها المشروعة من الأمن والدفاع عن النفس، وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. كما لا يمكننا أن نؤيد معاهدة تجارة الأسلحة، التي لا تحظر عمليات النقل إلى الجهات الفاعلة من غير الدول غير المأذون لها، ووضعت معايير يمكن التلاعب بها بسهولة من أجل الموافقة على عمليات نقل الأسلحة إلى الدول الأعضاء أو رفضها.

ويجب على المنتجين الرئيسيين، بمن في ذلك الولايات المتحدة، إظهار الإرادة السياسية والكف عن عرقلة اعتماد حظر ملزم قانونا على نقل الأسلحة إلى جميع الجهات الفاعلة من غير الدول غير المأذون لها. وبغية القضاء على الاتجار غير المشروع، يجب أن نعالج أسبابه الاجتماعية والاقتصادية الكامنة وأن نقدم التعاون الدولي إلى الدول التي تطلب هذه الأسلحة وفقا لاحتياجاتها. وسنواصل دعم التنفيذ الشامل والمتوازن لبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة

على الدول تعزيز التعاون من خلال تبادل المعلومات وتشارك الخبرات والدروس المستفادة، علاوة على زيادة التنسيق وتعميق فهمها لأمن الحدود وتشديد الرقابة، وذلك للحد من وصول تلك الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية.

تعد بلادي من إحدى الدول التي عانت من آثار ومخاطر الألغام الأرضية بعد تحرير أراضيها من الاحتلال العراقي. فنحن نشاطر بقية الدول الشواغل التي أعربت عنها بشأن التداعيات الإنسانية للألغام الأرضية، وخاصة المتفجرات من مخلفات الحرب. ومن المحزن أن الفئة الأكبر بين مجموع الضحايا هم من صفوف المدنيين، الأمر الذي يحتم علينا جميعا ضرورة بذل المزيد من الجهود للحد من انتشار الألغام ومعالجة آثارها ومخاطرها بصورة جادة. فالألغام باتت عائقا رئيسيا لعجلة التقدم والتنمية.

كما أنه من المهم أن نستذكر أن منطقتنا، منطقة الشرق الأوسط، لا تزال تعاني من عدم الاستقرار لأسباب متنوعة، منها التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة. لذا نحث الدول على العمل لرفع الوعي والتثقيف بمخاطر هذه الأسلحة مما يسهم في تعزيز منظومة نزع السلاح وصولا للغاية الأسمى وهي صون الأمن والسلم الإقليميين والدوليين.

وختاما، نتمنى أن تفضي هذه الدورة إلى ترسيخ الاقتناع بضرورة أن يستمر الحوار والنقاش البناء والهادف لتحقيق الاستقرار، وضمان تعزيز الحد من المخاطر وبناء الثقة. ستكون النسخة الكاملة من بياني متاحة على بوابة الخدمات الموفرة للورق.

السيد فرنانديث إيسلا (كوبا) (تكلم بالإسبانية):
نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

مما يؤسف له أن النفقات العسكرية على الصعيد العالمي، من خلال الزيادات المستمرة، قد بلغت الآن رقما قياسيا

وتايلند، بوصفها دولة طرفا ملتزمة باتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، مصممة على إزالة جميع الألغام الأرضية في أراضيها بحلول عام ٢٠٢٣. نحن نتبع نهجا يشمل المجتمع بأكمله يتراوح بين مساعدة الضحايا والتثقيف في مجال الألغام من أجل كفاءة أن يتمكن الأشخاص المتضررون من الألغام الأرضية من المشاركة في المجتمع بشكل كامل وعلى قدم المساواة. وحتى الآن، فإن ٨٦ في المائة من مجمل المساحة الملوثة من أراضينا باتت خالية الآن من الألغام. ونحن على استعداد لمساعدة الدول الأطراف في مجال بناء القدرات من أجل جعل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في عالم خال من الألغام بحلول عام ٢٠٢٥ حقيقة واقعة. ومن المهم أيضا مواكبة التطورات السريعة التي لا يمكن التنبؤ بها في مجال تسليح التكنولوجيات الجديدة. ولذلك يؤيد وفدي مواصلة المناقشات والجهود الرامية إلى ضمان عدم إساءة استخدام هذه التكنولوجيات.

والواقع أن الموارد القيمة يجري تحويلها إلى أسلحة تقليدية بدلا من تحويلها إلى بناء الأمن البشري والتنمية المستدامة. يجب على المجتمع الدولي أن يضع حدا لهذه الحلقة المفرغة. وتايلند على استعداد للبناء على شراكات بناءة مع جميع أصحاب المصلحة من أجل تعزيز التنفيذ الفعال لأطر تنظيم الأسلحة التقليدية، التي نعتقد أنها شرط هام لمجتمع سلمي ومستدام.

السيد سانثيز كسيليش (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):
إن التحديات المرتبطة بالأسلحة التقليدية والأسلحة الصغيرة، إلى جانب زعزعة الاستقرار الناجمة عن تجارة الأسلحة غير المسؤولة وسباقات التسلح في مختلف أنحاء العالم، لا تزال تتطلب اهتماما جديا من الأمم المتحدة. لقد أعلنت عدة بلدان عن استحداث أنواع جديدة من الأسلحة وهو ما يمكن أن يسهم في سباق تسلح مستمر.

وتشدد المكسيك على قلقها إزاء تزايد انتشار استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تؤدي كل يوم بحياة

الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه في مجالات تطبيقه الثلاثة، فضلا عن الوثائق الختامية لمؤتمراته الاستعراضية.

وتولي كوبا أيضا أولوية عالية للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، وهي دولة طرف فيها، وتمثل امتثالا صارما لأحكامها والبروتوكولات المرفقة بها. وندعو إلى اعتماد بروتوكول يحظر الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في أقرب وقت ممكن، قبل أن يتسنى إنتاجها على نطاق واسع. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن نضع قواعد تنظيمية لاستخدام الأسلحة الذاتية التشغيل جزئيا، ولا سيما الطائرات العسكرية الهجومية المسيرة بدون طيار، التي تتسبب في خسائر كبيرة في صفوف المدنيين.

السيدة موتاتارن (تايلند) (تكلمت بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل كمبوديا، باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/74/PV.14).

تدرك تايلند الطابع المتعدد الأوجه للتحديات التي تطرحها الأسلحة التقليدية. وإذا أريد لتنفيذ القواعد التنظيمية المتعلقة بالأسلحة التقليدية أن يكون شاملا وفعالاً، يجب أن نراعي الاعتبارات الأمنية والإنسانية والإنمائية.

وتؤيد تايلند معاهدة تجارة الأسلحة بوصفها صكاً أساسيا متعدد الأطراف لتعزيز الشفافية في تجارة الأسلحة والمساءلة في مجال استخدام الأسلحة ونقلها بصورة غير مشروعة، مع مراعاة الاعتبارات الإنسانية. ونحن نعمل بشكل مطرد للتصديق عليها. ونرى أيضا ميزة في تعزيز أوجه التآزر بين معاهدة تجارة الأسلحة وغيرها من الأطر الحيوية ذات الصلة، مثل برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي للتعقب، فضلا عن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما فيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني والحد من التدفقات المالية وتدفقات الأسلحة.

السيدة فايي (السنغال) (تكلمت بالفرنسية): تؤيد السنغال البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل زامبيا باسم مجموعة الدول الأفريقية. يسر السنغال أن تشارك في هذه المناقشة المواضيعية بشأن الأسلحة التقليدية، التي لا شك في أن مراقبتها أمر ذو أهمية حاسمة لصون السلم والأمن الدوليين. وتُشبه الأسلحة التقليدية عموماً بأسلحة الدمار الشامل بسبب انتشارها على نطاق واسع، الأمر الذي تيسره جزئياً الثغرات في نظم تحديد الأسلحة. وتؤدي هذه الأسلحة إلى تفاقم التهديدات الأمنية بجميع أنواعها وإزهاق عدد متزايد من الأرواح.

وتبرز الحالة أهمية معاهدة تجارة الأسلحة. وعلى هذا الأساس، وقع بلدي ذلك الصك القانوني الدولي الهام في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣ وصدق عليه في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وقدمت السنغال، علاوة على ذلك، كجزء من التزاماتها بوصفها دولة طرفاً، تقريرها الأولي وهي تقدم بانتظام تقاريرها الوطنية السنوية عن تصدير واستيراد الفئات الثماني من الأسلحة التقليدية المشمولة بالمعاهدة.

وأحرزت السنغال، بالإضافة إلى ذلك وبدعم من شركائها، تقدماً كبيراً في إدراج أحكام المعاهدة في تشريعاتها الوطنية. وكان مشروع القانون المتعلق بالمعاهدة موضوع حلقة عمل للتصديق في ١٠ و ١١ تشرين الأول/أكتوبر؛ وسيعقب اعتماده مرسوم بشأن تنفيذه وقائمة مراقبة وطنية، فضلاً عن تحسين الهياكل والموظفين المسند إليهم تنفيذها.

ونظمت الحكومة، في هذا السياق، بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي، سلسلة من حلقات العمل للتوعية بشأن تكنولوجيا القذائف عن طريق تحسين نظم الرقابة الوطنية وتعزيز تولى زمام المبادرة على الصعيد الوطني بشأن معاهدة تجارة الأسلحة. واستضاف بلدي، بدعم من صندوق التبرعات الاستثمارية للمعاهدة وبالاشتراك مع مركز جنيف للسياسات الأمنية، دورة

المزيد من الضحايا وتستخدم في ما يقرب من نصف جميع الوفيات الناجمة عن العنف في جميع أنحاء العالم. إن حوالي ٩٠ في المائة من الوفيات تنجم عن استخدام الأسلحة النارية خارج المناطق المتأثرة بالنزاع المسلح. ويجري توزيع معظم هذه الأسلحة وذخائرها عن طريق القنوات غير المشروعة، مستفيدة من عدم كفاية الأطر القانونية وآليات المراقبة غير الفعالة. وهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاتجار بالبشر والمخدرات، وتفاقم الصراعات المسلحة، وتتسبب في دوامات العنف داخل البلدان، وهي الوسائل المفضلة للجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب. وهي أداة مثالية لأولئك الذين يختارون خطاب الكراهية والتفوق العرقي أو الديني. إن جرائم الكراهية كالهجوم الأخير على السكان من أصل إسباني في إل باسو، تكساس، أصبحت ممكنة جراء التجارة غير المسؤولة التي تدعم الوصول العشوائي إلى الأسلحة من أي نوع تقريباً.

وتؤكد المكسيك من جديد التزامها ببرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ومعاهدة تجارة الأسلحة، والصكوك الدولية والإقليمية الأخرى المتاحة لنا بغية مراقبة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتحويلها بوصفها مسألة عاجلة. إن المراقبة الفعالة لعمليات النقل الدولية، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ضرورة إنسانية وشرط مسبق للتنمية المستدامة.

ويؤيد وفدي البيان الذي سيدي به ممثل أيرلندا بشأن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. ونكرر أيضاً تأكيد الحاجة إلى كفاءة أن يتمكن المجتمع الدولي من تحديد المسار المستقبلي لتطوير منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل والمخاطر التي تمثلها أسلحة لا تخضع لتحكم الإنسان بشكل أساسي. ستكون النسخة الكاملة من بياني متاحة على بوابة الخدمات الموفرة للورق.

تؤمن البرتغال إيماناً راسخاً بالتعاون الفعال المتعدد الأطراف، الذي تكون الأمم المتحدة في صميمه، على أساس القواعد المتفق عليها دولياً. ونرحب بصفة خاصة بخطة الأمين العام لنزع السلاح، التي تعطي الأولوية لنزع السلاح الذي ينقذ الأرواح. إن مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية والذخائر، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، أمر أساسي. ونؤيد برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ونتطلع إلى التعاون مع الرئيس المعين من كينيا لاجتماع الدول الذي يُعقد مرة كل سنتين في عام ٢٠٢٠. ونرحب أيضاً بعقد اجتماع في عام ٢٠٢٠ لفريق الخبراء الحكوميين المعني بـ "المشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية".

وقد أسهم المؤتمر الخامس للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي عُقد مؤخراً، في إطار الموضوع المهم المتمثل في نوع الجنس والعنف الجنساني، في تعزيز الجهود الرامية إلى تنفيذ المعاهدة وإضفاء الطابع العالمي عليها. وتشجع البرتغال جميع الدول على التصديق على المعاهدة.

تشكل معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد مثالا على النجاح. ونتوقع أن يسهم المؤتمر الاستعراضي الرابع المقبل، المقرر عقده في أوغندا، إسهاماً كبيراً في تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الألغام المضادة للأفراد بحلول عام ٢٠٢٥.

وفيما يتعلق باتفاقية الذخائر العنقودية، نواجه بقلق بالغ إمكانية استخدام الدول والجهات الفاعلة من غير الدول لهذه الأسلحة. وينطبق الشيء نفسه على الاستخدام العشوائي للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، لا سيما في المناطق المكتظة بالسكان.

تدريبية إقليمية بشأن بناء القدرات من أجل تنفيذ هذه المعاهدة. ونُظمت أحدث نسخة من هذه الدورة في الفترة من ١٠ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ في داكار. وهذه الجهود تكمل الجهود التي تبذلها منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية للحد من تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهي فئة الأسلحة التقليدية التي تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر أكثر من غيرها. ولذلك، يتعين علينا أن نتابع بمزيد من الاهتمام تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، فضلاً عن الصك الدولي الذي يُمكن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها. ويكمن نجاح البرنامج والصك في قدرة الدول على الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها ورغبتها في ذلك. وعليه، ندعو جميع الوفود إلى الإسهام بنشاط في إنجاح الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين والمقرر عقدها في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٢، وكذلك في المؤتمر الاستعراضي المقبل لبرنامج العمل.

ومن المهم أيضاً دعم الجهود الرامية إلى إنشاء فئة ثامنة مكرسة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في سجل الأسلحة التقليدية، وهو آلية أساسية أخرى لتعزيز الشفافية في تجارة الأسلحة الدولية. وتعتزم السنغال الإسهام بصورة بناءة في تحقيق هذا الهدف بوصفها جهة فاعلة مسؤولة وشريكة داخل المجتمع الدولي.

السيد أتايدي أمارال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد البرتغال تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي والبيان الذي سيُدلى به ممثل أيرلندا بشأن الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان.

وأود أن أدلي بتعليقات تكميلية بصفتي الوطنية.

وبوصفنا موقعين على معاهدة تجارة الأسلحة، نؤيد الموقف القائل بأن للدول الحق السيادي في حيازة الأسلحة التقليدية ومكوناتها وصنعها وتصديرها واستيرادها والاحتفاظ بها للوفاء بالمتطلبات الأمنية والدفاع عن النفس. ونشدد أيضا على أنه لا ينبغي فرض تدابير قسرية من جانب واحد على نقل هذه الأسلحة. ونؤكد من جديد أيضا، بوصفنا بلدا يسير على مسار إنمائي واضح، الترابط الإيجابي بين برنامج العمل وتحقيق الأهداف ذات الصلة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وتنضم بنغلاديش إلى الدول الأخرى في مشاطرة القلق المتزايد إزاء العواقب الإنسانية لاستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وفي العام الماضي، وجهنا انتباه اللجنة إلى نتائج تقرير بعثة الأمم المتحدة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار المقدم إلى اللجنة الثالثة بشأن استخدام سلطات ميانمار للألغام المضادة للأفراد ضد شعبها، بما في ذلك طائفة الروهينغيا الذين سُردوا قسراً إلى أراضيها. بيد أن رد ميانمار على ذلك التقرير القائم على الحقائق كان الإنكار التام. ولا تزال ثقافة الإفلات من العقاب سائدة. ويشير تقرير هذا العام مرة أخرى إلى "استخدام الألغام الأرضية على الحدود" بوصفه أحد "الأنشطة التي تقودها الحكومة المدنية وقوات التاماداو مما يجعل من الصعب جدا، إن لم يكن من المستحيل، على الروهينغيا العودة إلى قراهم" (A/HRC/42/CRP.3)، الصفحتان ٣٧-٣٨).

وعلى وجه الخصوص، فإن المبعوث الخاص المعني بمعاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد، خلال زيارته إلى ميانمار في أيار/مايو ٢٠١٨، أهاب بميانمار أن تنضم إلى المعاهدة. ورثما يحدث هذا التطور الجدير بالترحيب، نكرر دعوتنا سلطات ميانمار إلى اتخاذ الخطوات التي تمس الحاجة إليها لضمان إزالة الألغام وإعلان وقف اختياري لإنتاج الألغام الأرضية ووضع حد للخسائر التي تلحق بالمدينين.

ونؤيد إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وتعزيزها. وترحب البرتغال أيضا بنتائج دورة عام ٢٠١٩ لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

في الختام، تقع على عاتقنا مسؤولية جماعية تتمثل في إحراز تقدم في نزع السلاح التقليدي وتحديد الأسلحة والمساعدة على منع نشوب النزاعات وإيجاد عالم أكثر أمنا.

السيد رحمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز في إطار هذه المجموعة المواضيعية.

تشاطر بنغلاديش القلق الواسع النطاق إزاء تزايد عدد الأرواح البريئة التي تُزهق من خلال الاستخدام غير المأذون به لمجموعة متنوعة من الأسلحة التقليدية في جميع أنحاء العالم. وفي إطار التزامنا المشترك بالنهوض بتحديد الأسلحة التقليدية من أجل تحقيق السلام والرخاء، لا نزال ملتزمين بالوفاء بالتزاماتنا بموجب مختلف الصكوك الدولية، بما فيها الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها، والتي نحن طرف فيها. ونرحب بالتطورات المحتملة المتوخاة خلال اجتماعات عام ٢٠١٨ للأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية وبروتوكولاتها ذات الصلة.

لقد كان المؤتمر الاستعراضي الثالث بشأن برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه هاما بالنظر إلى اختتامه بنجاح واعتماد وثيقة ختامية. ونشدد على ضرورة التقليل إلى أدنى حد من الثغرات، ونؤكد دعمنا لذلك، لضمان التنفيذ المجدي لبرنامج العمل من خلال التعاون المتعدد الأطراف والمساعدة المتبادلة، بما في ذلك في مجالي الذخيرة وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة.

الفتاكة الذاتية التشغيل. وثمة حاجة أيضا إلى وضع قواعد تنظيمية لاستخدام الأسلحة ذات القدرات الذاتية التشغيل، ولا سيما الطائرات العسكرية من دون طيار. فهذه الأنواع من الأسلحة تتعارض تماما مع القانون الدولي الإنساني. وأخيرا، نأمل أن تعطي اللجنة الأولى الزخم اللازم للمفاوضات التي يجريها فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في جنيف.

السيد كاربو (توغو) (تكلم بالفرنسية): تؤيد توغو البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا زامبيا باسم مجموعة الدول الأفريقية، وإندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

كما نعلم جميعا، فإن العنف المسلح تترتب عليه عواقب وخيمة، مباشرة وغير مباشرة، بالنسبة لتنمية دولنا. ومعاهدة تجارة الأسلحة آخذة في الظهور بوصفها الصك المفضل لضمان المزيد من الشفافية والتعقب في التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية بغية الحد من القدرة التدميرية للجريمة المنظمة والمنظمات الإرهابية ومستخدمي هذه الأسلحة على نحو غير مأذون والذين يرتكبون جرائم فظيعة وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. ويود وفد بلدي أن يثني على تنفيذ جدول أعمال الأمم المتحدة المتعلق بنزع السلاح، فضلا عن فعالية صندوق التبرعات الاستئماني لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي يعزز، من خلال تمويل المشاريع، القدرات المؤسسية والبشرية للدول في مجال نزع السلاح من أجل تنفيذ المعاهدة بكفاءة وفعالية. وبفضل الصندوق، نظمت اللجان الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة التابعة لأعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اجتماعا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ في بانجول، فيما تمكنت توغو في تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه من استضافة اجتماع للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا بشأن هذه المسألة من أجل بناء قدرات اللجان الوطنية في مجال مكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

السيد غيرتسي (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي تأييدا تاما البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل زامبيا، باسم مجموعة الدول الأفريقية.

يجري باستمرار تصنيع وتطوير أسلحة تقليدية استراتيجية ومتطورة وقاتلة. ويؤدي ذلك إلى زيادة اختلال التوازن في حياة هذه الأسلحة والاتجار بها، والأهم من ذلك أنه يقوض الاستقرار والسلام والأمن على الصعيد الدولي. ولذلك، ندعو إلى تخفيض حياة الدول الصناعية لهذه الأسلحة. ونؤيد الحق المشروع للدول في صنع الأسلحة التقليدية واستيرادها وتخزينها من أجل تلبية احتياجاتها الأمنية واحتياجاتها للدفاع عن النفس، عملا بالمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك، لا يمكننا أن نؤيد اتفاقات مراقبة الأسلحة أو المعدات العسكرية أو التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج التي تم التفاوض بشأنها بين مجموعات من الدول والتي تفرض قيودا انتقائية وتمييزية على حصول البلدان النامية على المواد والمعدات والتكنولوجيا للأغراض السلمية.

وتؤكد ناميبيا من جديد أنه إذا أردنا القضاء على الاتجار غير المشروع، فإن من الضروري معالجة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية العميقة الكامنة وراءه وتوفير التعاون والمساعدة الدوليين للدول التي تطلب هذه المساعدة، وفقا لاحتياجاتها. ويمثل برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي وافقت عليه الجمعية العامة، المرجع الدولي الرئيسي للتصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وستواصل ناميبيا دعم برنامج العمل والامتنال لأحكامه، وكذلك للوثائق الختامية لمؤتمراته الاستعراضية.

إننا نولي أولوية عالية للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وتنقيد تقيدا صارما بأحكامها والبروتوكولات المرفقة بها. وبالإضافة إلى ذلك، نؤيد وضع بروتوكول يحظر الأسلحة

بيساو، الفلبين، فنلندا، فيجي، قبرص، كرواتيا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، لبنان، لكسمبرغ، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، ماليزيا، مدغشقر، مقدونيا الشمالية، المكسيك، موزامبيق، موناكو، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيوزيلندا، هندوراس، هولندا.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية):

يصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٢٦٥ (١٩٩٩) بشأن حماية المدنيين. وبينما نرحب بالإجراءات الدولية المتخذة على مدى السنوات العشرين الماضية بهدف تعزيز إطار حماية المدنيين في النزاع المسلح، لا يزال المدنيون يتحملون وطأة النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. وبينما نحتفل بالذكرى السنوية السبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ في هذا العام، يجب أن نواصل تعزيز وتوطيد حماية المدنيين وضمان امتثال جميع الأطراف أثناء النزاع المسلح للقانون الدولي الإنساني. وبينما ننوه بالحالات العديدة التي يُحترم فيها القانون الدولي الإنساني، وبالتالي توفير الحماية للسكان المدنيين، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء الانتهاكات العديدة في النزاعات الدائرة حاليا. وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء الأثر الإنساني الناجم عن الطريقة التي تجري بها الأعمال العدائية الفعلية في المناطق المأهولة بالسكان، ولا سيما باستخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق. ونسلم بأن ثمة صعوبات متأصلة في الانتقال المتزايد للنزاع إلى المدن، بما في ذلك التحديات التي يطرحها استخدام الجهات من غير الدول للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع استخداما عشوائيا.

وقد تبين أن استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان يخلف آثارا إنسانية طويلة الأجل تستمر لفترة طويلة بعد انتهاء النزاعات التي استخدمت فيها تلك الأسلحة. وإلى جانب الإصابات المباشرة والصدمات النفسية والوفيات الناجمة عن ذلك، فإن تدمير المساكن والمدارس

وفي الوقت الذي تعاني فيه مناطق كثيرة من العالم من تفشي انعدام الأمن والإرهاب والتطرف العنيف، يود بلدي أن يشدد على الصلة بين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والتي أُرسيت أسسها خلال الاجتماع السادس من الاجتماعات التي تُعقد مرة كل سنتين، والذي عُقد هنا في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠١٦. وتجدد الإشارة أيضا إلى أن مسألة تنظيم تجارة الأسلحة التقليدية لا يمكن أن تكون فعالة إلا إذا أُدرجت الذخيرة أيضا في هذه المناقشات. ولهذا السبب، تود توغو أن تدعو جميع الدول إلى مواصلة بذل الجهود اللازمة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة. وفي هذا الصدد، نحث جميع الدول الأعضاء على أن تعتمد بتوافق الآراء مشروع القرار A/C.1/74/L.27، الذي ستقدمه بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ولا يزال بلدنا ملتزما التزاما راسخا بمكافحة آفة التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع أشكالها. ولهذا السبب، لا ندخر وسعا في تنفيذ برنامج العمل على الصعيد الوطني والإقليمي.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة

الآن لممثلة أيرلندا، التي ستدلي ببيان بشأن الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان بالنيابة عن الأرجنتين، إسبانيا، إكوادور، ألمانيا، أنتيغوا وبربودا، أندورا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بيرو، الجمهورية التشيكية، الجبل الأسود، جزر البهاما، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية مولدوفا، جورجيا، ساموا، سان مارينو، سري لانكا، السلفادور، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي، صربيا، غانا، غواتيمالا، غيانا، غينيا -

على تعزيز حماية المدنيين أثناء سير الأعمال العدائية الفعلية. وفي كثير من حالات النزاع، هناك شواغل خطيرة بشأن كيفية ترجمة قواعد القانون الإنساني الدولي إلى سياسات وممارسات. ويمكن، بل يجب، عمل الكثير لإعادة تأكيد أهمية امتثال جميع الأطراف للقانون الإنساني الدولي. ونرحب بالأولوية التي منحها الأمين العام ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر لمعالجة الأثر الإنساني للأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، على النحو الذي تجلّى في ندائهما المشترك الصادر في أيلول/سبتمبر. وتعطي هذه المشاركة المباشرة الرفيعة المستوى أهمية وبروزاً هامين لهذه المسألة.

وسأختتم الآن بفقرتي الأخيرة، وسيكون بياني الكامل متاحاً على بوابة الخدمات الموفرة للورق. إننا ننوه بالنداء الذي وجهه الأمين العام إلى الدول في خطته لنزع السلاح لدعم وضع تدابير ترمي إلى معالجة الأثر الإنساني للأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. ويتطلب ذلك أولاً وقبل كل شيء، الامتثال الكامل للقانون الدولي، ولا سيما القانون الإنساني الدولي، لتسيير الأعمال العدائية. ونعتقد أن هناك عدداً من الطرق التكميلية لتعزيز ذلك، بما في ذلك عن طريق صياغة إعلان سياسي وتطبيقه عند الاقتضاء، وكذلك عن طريق وضع سياسات تنفيذية.

السيد غومندي (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد موزامبيق البيانين اللذين أدلى بهما ممثلاً زامبيا، باسم مجموعة الدول الأفريقية، وإندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وكذلك البيان المشترك الذي أدلى به للتو ممثل أيرلندا بشأن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المكتظة بالسكان.

تمثل الأسلحة التقليدية أحد أكثر التهديدات الأمنية إلحاحاً في العالم. فهي تسبب دماراً وتشريداً بشرياً أكبر من أي نوع آخر من الأسلحة، وتشكل عقبة رئيسية أمام الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتحقيق التزام قوي بتعزيز إطار العمل العالمي

والمستشفيات ومواقع التراث الثقافي وشبكات المياه والصرف الصحي وغيرها من الهياكل الأساسية الحيوية يعني أن السكان المدنيين يتأثرون بشدة على المدى الطويل. ويمكن أن يكون هذا الدمار بدوره دافعاً لنزوح الناس داخل الحدود وعبرها، مما يجعل المشردين واللاجئين أكثر عرضة للاستغلال وسوء المعاملة. وهناك أيضاً مجموعة كبيرة من الأدلة على الآثار الطويلة الأجل لذلك على تعافي المجتمعات المحلية المتضررة وتنميتها وحياتها الثقافية. ونرحب بالعمل الجاري الذي تقوم به الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمجتمع المدني لتمكين المتضررين من العنف المسلح وإيصال صوتهم وتشجيع إجراء مزيد من البحوث بشأن الجوانب الجنسانية المحتملة للمسألة.

يبرز تقرير الأمين العام لعام ٢٠١٩ عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة (S/2019/373) مدى تأثير استخدام الأسلحة المتفجرة على المدنيين والأهداف المدنية. ووفقاً لذلك التقرير، قُتل أو جُرح ما يقدر بـ ٣٨١ ٢٠ مدنياً في عام ٢٠١٨ بالأسلحة المتفجرة. وعلاوة على ذلك، عندما تستخدم الأسلحة المتفجرة، بما في ذلك الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، في المناطق المأهولة بالسكان، فإن الغالبية العظمى من القتلى أو الجرحى هم من المدنيين. وهذه الإحصاءات مثيرة للقلق وتعزز حاجة الدول وجميع أطراف النزاعات إلى اتخاذ إجراءات الآن. ويجب أن نبذل الجهود اللازمة لعكس اتجاه هذه الوتيرة وتعزيز احترام القانون الإنساني الدولي والامتثال له. ويشير التقرير إلى ما يلي:

”فعلى الرغم من أن الحالة الراهنة لحماية المدنيين لا تزال قائمة، ثمة مجال واسع لإدخال تحسينات ملموسة في تعزيز وتنفيذ القانون“ (S/2019/373، الفقرة ٦٨)

ويدعو التقرير إلى بذل جهود لتعزيز احترام القانون الإنساني الدولي وحماية المدنيين والأهداف المدنية. ونؤيد الجهود الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف. ومن الواضح أنه عندما لا نستطيع منع نشوب النزاعات أو حلها، يجب أن نعمل

جدول الأعمال العالمي لنزع السلاح. وقد أسفرت عملية إزالة الألغام في بلدنا عن تحقيق نتائج إيجابية، وتتصدر مساعدة ضحايا الألغام الأرضية أولويات الحكومة. والواقع أننا قمنا بسن عدد من الصكوك القانونية، من خلال تشريعاتنا الوطنية الرامية إلى تخفيف معاناة الضحايا وعوائلهم، وهي ممارسة يكتسي فيها الدعم من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف أهمية حاسمة. وكإسهام في الجهود الدولية المبذولة للقضاء على آفة الألغام الأرضية في جميع أنحاء العالم، يتعاون العديد من المواطنين الموزامبيقيين في برامج إزالة الألغام في بعض البلدان المتضررة من خلال إتاحة مهاراتهم وخبراتهم.

وفي الختام، أود أن أكرر نداء موزامبيق القوي إلى جميع الدول الأعضاء للعمل من أجل نزع السلاح الكامل والشامل لتعزيز عالم أكثر سلما وازدهارا، وهو أمر نتطلع إليه جميعا.

السيد غريغوريان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): إن وجود نظام فعال وعامل وشامل لتحديد الأسلحة التقليدية هو أحد الأركان الأساسية لهيكل الأمن الدولي. ويؤدي الافتقار إلى الشفافية العسكرية إلى انعدام الثقة وسوء التقدير ويزيد من خطر التوتر. ولا تزال أرمينيا من أشد المدافعين عن نظام شامل وملزم قانونا لتحديد الأسلحة التقليدية، سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي. ونعتقد أن التنفيذ الكامل لالتزامات تحديد الأسلحة التقليدية والتقييد بالمبادئ التوجيهية لنظام تحديد الأسلحة - الشفافية وإمكانية التنبؤ والتحقق والحد منها - أمر أساسي لضمان السلم والأمن.

إن معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا هي إحدى ركائز الأمن والاستقرار الإقليميين. وقد شجع تنفيذها عملية نزع السلاح الواسعة النطاق وغير المسبوقة في أوروبا، فضلا عن زيادة الشفافية في ميدان تحديد الأسلحة التقليدية. وتكرر أرمينيا تأكيد موقفها القائم على المبادئ بأن تنفيذ الالتزامات الملزمة قانونا في جميع الأحوال، بموجب معاهدة القوات المسلحة

والمتراط من أجل السيطرة على استخدامها وتداولها كوسيلة للقضاء على تأثيرها الإنساني. وبناء على ذلك، تعترف موزامبيق بأهمية جدول الأعمال العالمي لنزع السلاح، وهو أساسي لتعزيز السلام والأمن في جميع أنحاء العالم، ويسهم بالتالي في السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز حقوق الإنسان.

وموزامبيق، على النحو المنصوص عليه في دستورها، تدعو إلى نزع السلاح العام والعالمي، تمشيا مع مبدأ الحل السلمي للنزاعات. ونؤيد أيضا الحفاظ على المحيط الهندي بوصفه منطقة سلمية خالية من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، فإن موزامبيق التي هي طرف في برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، قد ركزت على الصعيد المحلي على القضاء على بقايا الأسلحة الصغيرة من سنوات الحرب التي شهدتها موزامبيق طيلة ١٦ عاما وزعزعت استقرارها، وانتهت في ١٩٩٢ في روما بالتوقيع على اتفاق السلام العام من أجل موزامبيق. وتركز موزامبيق أيضا على مكافحة التهديدات الناجمة عن انتشار الأسلحة النارية نتيجة للاتجار الدولي. وبلدي طرف في معاهدة تجارة الأسلحة منذ شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وأسهمنا آنذاك في إضفاء الطابع العالمي عليها، حيث كنا البلد المائة الذي أودع صك تصديقه على المعاهدة. ووافقت حكومة موزامبيق أيضا على أنظمة الأسلحة والذخائر في تركيزها على تحسين إدارة الاستخدام المدني للأسلحة الصغيرة وحياتها وتعزيز مراقبة تجارة الأسلحة وحظرها والجزاءات، في جملة أمور.

وفي سياق جهود موزامبيق الإقليمية، فإنها عضو في منظمة التعاون الإقليمي لرؤساء الشرطة في الجنوب الأفريقي، التي تهدف إلى تعزيز السلام والأمن في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي عن طريق منع ومكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وتؤكد موزامبيق من جديد التزامها بالجهود العالمية الرامية إلى تعزيز عالم خال من الألغام الأرضية بوصفه دعامة أساسية في إطار تحقيق

بالمبادرات الأخرى الرامية إلى تعزيز التنفيذ السليم وفي الوقت المناسب للالتزامات بالقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وستكون النسخة الكاملة من بياني هذا متاحة على بوابة الخدمات المفورة للورق.

السيد ستولينا (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية):
تؤيد الجمهورية التشيكية البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/74/PV.14)

وتود الجمهورية التشيكية أن تؤكد من جديد تأييدها القوي لأهداف اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية. وما فتئت الجمهورية التشيكية تدعم الإجراءات المتعلقة بالألغام في عدد من البلدان، بما في ذلك الأردن وأفغانستان وأوكرانيا والبوسنة والهرسك وصربيا والعراق. إننا نسلم بالتقدم الجيد الذي أحرز حتى الآن ونؤيد مضاعفة جهود المجتمع الدولي في مجالي مساعدة الضحايا والتوعية بالمخاطر. ومن شأن تنفيذ استنتاجات المجلس الأوروبي في حزيران/يونيه بشأن تعزيز الحظر على الألغام المضادة للأفراد وخطة عمل دوبروفنيك أن يساعدا على النهوض بالعمل في هذين المجالين الهامين.

وقد أكد المؤتمر الخامس للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة الذي عقد في آب/أغسطس أن المعاهدة قد اجتذبت المزيد من الاهتمام وأن عدد الدول الأطراف فيها قد ازداد. ومع ذلك، لا يزال بعض المنتجين الرئيسيين للأسلحة خارج معاهدة تجارة الأسلحة. ويتمثل هدفنا المشترك في تحقيق أكبر قدر من المسؤولية والشفافية في تجارة الأسلحة الدولية ويمكن تحقيق تلك الشفافية بتعزيز قدرات الدول الأطراف على تقديم التقارير. غير أننا نشعر بالقلق لأن معدل الإبلاغ لا يزال منخفضا ولم يتحسن بمرور الوقت. وإذا أردنا أن تكون لدينا أداة قوية وفعالة لتحديد الأسلحة، فمن الضروري أن تمثل جميع الدول الأطراف للالتزامات بتقديم التقارير.

التقليدية في أوروبا، لا يزال أمرا حيويا لضمان إمكانية التنبؤ والتوازن العسكري. إن الاحتجاج بالمنازعات السياسية لتبرير عدم الامتثال الصريح لأحكام المعاهدة أمر غير مقبول وينبغي أن يكون مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي.

وفي عام ٢٠١٨، تلقت أرمينيا ما مجموعه خمس عمليات تفتيش بموجب معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، فضلا عن ست عمليات تفتيش وزيارات تقييم بموجب وثيقة فيينا لعام ٢٠١١، شهدت تقاريرها على امتثال أرمينيا لنص وروحها. وقد أتاحت أرمينيا، من جانبها، لأفرقة التفتيش كل فرصة للاضطلاع بأنشطتها بطريقة تتسم بالكفاءة والشفافية. وقد كفلنا مستوى عاليا من الشفافية والانفتاح فيما يتعلق بمناوراتنا العسكرية، وأبلغنا طوعا عن التدريبات التي تقل عن السقف المحدد، تمشيا مع التزاماتنا المترتبة علينا بموجب وثيقة فيينا. وتجد أرمينيا نفسها في بيئة أمنية صعبة بسبب عدم الامتثال التام لنظام تحديد الأسلحة التقليدية في بعض بلدان منطقتنا، الذي يشمل استمرار تكديس الأسلحة الثقيلة، وهو ما يتجاوز إلى حد كبير الحدود القصوى لمعاهدة القوات التقليدية في أوروبا، وعدم الإخطار بالمناورات العسكرية الواسعة النطاق، والمشروطة لعمليات التفتيش، واستبعاد جزء كبير من القوات المسلحة من نظام التحقق.

ونود أن نذكر اللجنة بأن حياة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بدون ضوابط وعلى نحو مزعزع للاستقرار، مصدر رئيسي آخر لانعدام الأمن الذي يؤجج النزاعات، ويعوق تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويسهم في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وتعتبر أرمينيا برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، أداة هامة لتعزيز بيئة أمنية أكثر أمنا وسلاما على الصعيدين العالمي والإقليمي. ونؤيد الدور الذي تضطلع به المنظمات والعمليات الإقليمية ذات السمعة الطيبة في تنفيذ أحكام برنامج العمل، ونرحب

جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وصكه الدولي للتعقب. ويتطلع وفد بلدي إلى الاجتماع الذي يعقد كل سنتين لبرنامج العمل في عام ٢٠٢٠ ويؤكد دعمه القوي للرئيس في إدارته اجتماعا ناجحا.

وتظل جمهورية كوريا ملتزمة التزاما تاما بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. ونرحب بالتقدم الذي أحرزه هذا العام فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. ونأمل أن تستمر الجهود الجماعية من خلال عملية فريق الخبراء الحكوميين إلى أن يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الأطر المعيارية والتنفيذية بشأن التكنولوجيات الناشئة في هذا المجال.

وأود أن أعيد التأكيد على أن جمهورية كوريا تؤيد أهداف ومقاصد اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، على الرغم من أننا لم ننضم بعد إلى اتفاقية أوتاوا بسبب حالتنا الأمنية الفريدة في شبه الجزيرة الكورية. تجري عمليات لإزالة الألغام على طول المنطقة المنزوعة السلاح في شبه الجزيرة الكورية بموجب الاتفاق العسكري الذي وقع في بيونغ يانغ في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ وأرفق بإعلان بيونغ يانغ المشترك. وكما أعلن الرئيس مون جاي - إن في خطابه أمام الجمعية العامة في الشهر الماضي (انظر A/74/PV.3)، فإن تعاون المجتمع الدولي في هذا الصدد ستكون له قيمة كبرى في تمكيننا من المضي نحو تجريد المنطقة المنزوعة السلاح من السلاح وتحقيق سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية. وقد انضمت جمهورية كوريا كذلك إلى الجهود الدولية الرامية إلى دعم المتضررين من الألغام الأرضية بالإسهام في الإجراءات العالمية المتعلقة بالألغام، وستواصل العمل عن كثب مع المجتمع الدولي. ستكون النسخة الكاملة من بياني متاحة على بوابة الخدمات الموفرة للورق.

وتؤكد الجمهورية التشيكية تأييدها القوي للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل العمل على التصدي لأثر الأسلحة التقليدية والذخائر، ولذلك فإننا نؤيد الجهود الرامية إلى تعزيز عالمية الاتفاقية. ومن المهم كذلك ضمان أن تظل الاتفاقية مستجيبة للتطورات الجديدة.

إن الكثير من الناس في جميع أنحاء العالم يعانون كل عام من آثار الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية. وتعتقد الجمهورية التشيكية أنه ينبغي دعم نظم قوية تغطي الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وأجزائها ومكوناتها. وقد وضعت الجمهورية التشيكية نظاما فعالا لمراقبة تصدير الأسلحة والسلع ذات الاستخدام المزدوج، وتواصل تعزيز آلياتها الوقائية وفقا للمعايير الدولية. ستكون النسخة الكاملة من بياني هذا متاحة على بوابة الخدمات الموفرة للورق.

السيدة تشوي سوهي (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): يشكل التكديس الهائل للأسلحة التقليدية في أجزاء كثيرة من العالم مصدر قلق بالغ. كما تسفر التطورات التكنولوجية في مجال الأسلحة التقليدية عن عواقب إنسانية واجتماعية واقتصادية جديدة. وتعيد جمهورية كوريا تأكيد التزامها القوي بالعمل عن كثب مع المجتمع الدولي في التصدي للتحديات التي تشكلها الأسلحة التقليدية.

لقد كانت معاهدة تجارة الأسلحة إنجازا بارزا في تعزيز الاتجار بالأسلحة الذي يخضع لتنظيم جيد وقانوني مع منع الاتجار بها وتحويل وجهتها بصورة غير مشروعة. وظلت كوريا مؤيدة قوية لمعاهدة تجارة الأسلحة منذ انضمامها إليها. وقد أطلقنا، كجزء من مسعانا لتوسيع مشاركة الدول الآسيوية في معاهدة تجارة الأسلحة، مشروعاً لترجمة المبادئ التوجيهية للمعاهدة إلى حوالي ١٠ لغات آسيوية مختلفة.

وكذلك نشدد على التنفيذ الفعال لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من

المعلومات من أجل المساعدة في تعزيز قدرة الدول على منع تدفقات الأسلحة غير المشروعة وتحويل وجهتها. ولا يمكن لتعزيز تدابير مراقبة الحدود التي تتخذها فرادى الدول أن تؤدي إلا إلى نجاح محدود. والنهج المشترك من قبل جميع بلدان المحيط الهادئ هو الطريقة الفعالة والكفؤة لمكافحة المشكلة، كما طلب قادتنا في إعلان بو لعام ٢٠١٨، الذي وسع مفهوم الأمن البشري ليشمل تغير المناخ والأمن البيئي.

وسيعقد المؤتمر الاستعراضي الثاني لاتفاقية الذخائر العنقودية في العام المقبل بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لدخول الاتفاقية حيز النفاذ. ونأمل أن يوقع المزيد من البلدان ويصدق عليها من أجل تقريبنا من هدفنا المتمثل في إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية بوصفها صكاً هاماً للسلام والأمن الدوليين، ما يشكل وصفاً أساسية لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونحن نقدر ونعترف بالجهود التي تبذلها منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والجهات الفاعلة الأخرى في تعزيز الكفاح من أجل السلم والأمن الدوليين، خاصة في أوقات عدم الاستقرار هذه.

وفي الختام، أود أن أعيد تأكيد إيماننا الذي لا ينقطع بسيادة القانون. فيمكنها، إلى جانب اتخاذ خطوات واقعية نحو تنظيم تدفق الأسلحة، أن تؤدي إلى عالم أكثر استقراراً وسلاماً وأن تهيئ منصة انطلاق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

السيد هوانغ (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد فرنسا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/74/PV.14).

إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يزيد من تفاقم العنف المسلح، ويعوق تنمية الدولة ويساعد الإرهاب والجريمة المنظمة. فهذه الأسلحة تؤدي بأكثر عدد من الضحايا في العالم اليوم. ولهذا السبب تؤيد برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من

السيد سوفي (ساموا) (تكلم بالإنكليزية): تجبرنا المناقشة المواضيعية بشأن الأسلحة التقليدية على التركيز بجديّة أكبر على الأخطار المستمرة الناجمة عن انتشار تلك الأسلحة، ولا سيما آثارها اللاإنسانية على المدنيين في مناطق النزاع. إن المسار الحالي لتزايد الإنفاق العسكري على هذه الأسلحة وانتشار وتوافر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الواسع النطاق، مما يسهم في انعدام الأمن وانتهاك حقوق الإنسان، وصفاً أكيدة لكوارث بأبعاد لا يمكن تصورها.

وببساطة، فإن الاتجار غير المنظم وغير المشروع بالأسلحة التقليدية يؤجج النزاعات، ويدعم الأنشطة الإجرامية ويعطل الحياة السلمية للمجتمعات المحلية ويسهم في انتهاكات حقوق الإنسان، وكل ذلك لأنه مترسخ بقوة في تحقيق مكاسب اقتصادية. إن ظهور سباق تسلح جديد وتسخير النظام الدولي القائم على القواعد بما يلائم جداول الأعمال التنافسية لبضع دول في مجال السلطة والسيطرة أضعف هيكل نزع السلاح. ولا يمكن أن يؤدي ذلك إلا إلى بيئة أكثر تقلباً بآثار عشوائية على الدول الجزرية الصغيرة التي ليست لديها قوات عسكرية، مثل بلدي.

وتؤمن ساموا إيماناً راسخاً بالحماية التي يوفرها القانون الدولي الإنساني وسيادة القانون، ولهذا السبب نحن دولة طرف في الاتفاقيات والمعاهدات التي تركز على نزع السلاح وإدارة التدفقات غير المشروعة للأسلحة وحظر الأسلحة التقليدية اللاإنسانية. وتنطوي معاهدة تجارة الأسلحة على إمكانية التصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة ومنع تحويل مسار الأسلحة، وهي مشاكل تشكل السبب الأساسي للكثير من المعاناة الإنسانية في جميع أنحاء العالم، بما ذلك في منطقة المحيط الهادئ. وقد رحبنا باعتماد المؤتمر الخامس للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة لقائمة من التوصيات العملية بشأن المساواة بين الجنسين، بما في ذلك فهم الأثر الجنساني للعنف المسلح والنهوض بتنفيذ معاييرها للترخيص فيما يتعلق بالعنف الجنساني. وتتطلع إلى إجراء مناقشات في المؤتمر المقبل للدول الأطراف بشأن الشفافية وتبادل

اللازمة لمساعدة السكان المدنيين. ورحبت فرنسا بحلقة العمل التي نظمتها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في ٢٤ أيلول/سبتمبر، والتي خلصت إلى أن النهج الرئيسي يتمثل في تبادل الممارسات العسكرية الجيدة، كما لاحظ زميلي الألماني. وأخيراً، تواصلت فرنسا الحث على إضفاء الطابع العالمي على اتفاقيتي أوصلو وأوتاوا، وهما صكبان أساسيان في ميدان الأسلحة التقليدية. وتتاح النسخة الكاملة من بياني هذا على بوابة الخدمات الموفرة للورق.

السيدة برسيل (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد أيرلندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/74/PV.14). وأود أن أضيف ما يلي بصفتنا الوطنية.

إن الصلة المتبادلة بين نزع السلاح والسلام والأمن والتنمية المستدامة واضحة. وترحب أيرلندا بأن هذه الصلة المتبادلة تشكل خيطاً محورياً في خطة عمل الأمين العام المعنية بنزع السلاح. ويسرنا أن ندافع عن ثلاثة من إجراءات تلك الخطة التي يركز اثنان منها على استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان وأثر تحديد الأسلحة على منع النزاعات وإدارتها.

وإذ نتطلع إلى المؤتمر الرابع لاستعراض اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد في وقت لاحق من هذا العام، فإن من الأهمية بمكان أن نضع جهودنا في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام ضمن نهج متكامل يسترشد بأهداف برامج العمل الإنسانية والإنمائية والمتعلقة بالسلام والأمن على نطاق أوسع. ولأجل تحقيق هدف عالم خال من الألغام المضادة للأفراد بحلول عام ٢٠٢٥، يجب على الدول الأطراف أن تضاعف جهودها في مجال إزالة الألغام. وتتطلع أيرلندا إلى دعم الترويج في وضع خطة طموحة وقابلة للقياس للإجراءات المتعلقة بالألغام للسنوات الحرجة المقبلة.

جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب، وهما أساسيان لمنع الاتجار بالأسلحة ومكافحته والقضاء عليه. ولا يزال تزايد مخزونات الذخائر التقليدية وسوء إدارتها يشكّلان مصدراً للقلق. ويأمل بلدي أن يساعدنا فريق الخبراء الحكوميين المعني بالمشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية، المقرر عقده في عام ٢٠٢٠، في إحراز تقدم في هذه المسألة المهمة.

وتساعد معاهدة تجارة الأسلحة في منع التدفقات غير المشروعة للأسلحة التقليدية وتهدف إلى تحسين تنظيم التجارة المشروعة في هذا المجال، ولا سيما بإقامة شراكة للمسؤولية بين المصدرين والمستوردين وبلدان المرور العابر في جميع مناطق العالم. ومن الأهمية كفاءة إحراز تقدم نحو إضفاء الطابع العالمي عليها. وتولي فرنسا أهمية كبيرة لاتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة، نظراً لتفردها في مجال تعددية الأطراف لأنها المحفل الوحيد الذي يجمع بين الخبرات السياسية والقانونية والعسكرية والدبلوماسية. ويعتبر فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل مثلاً نموذجياً على ذلك. وشارك بلدي بنشاط في أعماله التي مكنت من وضع مبادئ توافقية لتنظيم استحداث منظومات الأسلحة هذه واستخدامها. وترحب فرنسا بموافقة جميع الخبراء الحكوميين على التوصية بمواصلة تلك الجهود في إطار منظم.

ويشارك بلدي بفعالية في مسألة الأجهزة المتفجرة المرتجلة. ويجب أن نعزز حماية المدنيين من العواقب العشوائية وغير المتناسبة لاستخدام هذه المتفجرات في المناطق المأهولة بالسكان. وينبغي أن نعطي الأولوية لإضفاء الطابع العالمي على الصكوك ذات الصلة بموجب القانون الدولي الإنساني. ولضمان احترام هذه المبادئ أثناء العمليات، تحث فرنسا الدول على تنفيذ تدابير ملموسة على الصعيد الوطني بتكليف عملياتها مع السياقات الحضرية وتطبيق قواعد الاشتباك المناسبة واتخاذ الإجراءات

الوتيرة السريعة للتطورات التكنولوجية حافزا لازما للتعجيل بجهودنا والاتفاق على نتائج ملموسة. وستتاح نسخة أطول من هذا البيان على بوابة الخدمات الموفرة للورق، وتحتوي مزيدا من التفصيل عن الأولويات الرئيسية لأيرلندا في مجال الأسلحة التقليدية.

السيد تاكاميزاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ

بأن أؤكد مجددا تأييد اليابان لخطة عمل الأمين العام المتعلقة بنزع السلاح التي تشدد على الحاجة الملحة إلى التصدي للتخزين المفرط للأسلحة التقليدية والاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة. لقد ساهمت اليابان سلفا بمبلغ مليوني دولار في صندوق "كيان إنقاذ الأرواح" بغية الاستجابة لهذه المسألة. وكما أعلن رئيس الوزراء آبي مؤخرا، ستدعم اليابان، مع شركائها، مبادرات من قبيل الحملة التي يقودها الاتحاد الأفريقي بشأن إسكات البنادق بحلول عام ٢٠٢٠ في سياق النهج الجديد الذي تتخذه اليابان من أجل تحقيق السلام والاستقرار في أفريقيا. ويعدُّ تعزيز التعاون الدولي أمرا أساسيا لمعالجة المسائل المتصلة بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأشكر مقدمي قرارنا السنوي بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي قدمته كولومبيا هذا العام بالتعاون مع اليابان وجنوب أفريقيا (A/C.1/74/L.43)، وأدعو الآخرين إلى الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار.

وتولي اليابان أهمية كبيرة لسجل الأمم المتحدة للأسلحة

التقليدية، وترحب بتوصية فريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية في عام ٢٠١٩ بأن تقدم الدول الأعضاء التي يمكنها وضعها من ذلك، معلومات عن صادرات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ووارداتها. وترحب أيضا بالتعريف المتفق عليه للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وترحب بملديف التي أصبحت الآن الدولة الطرف ال

١٠٥ في معاهدة تجارة الأسلحة. ونحن على استعداد للعمل مع

وكان من دواعي سرور أيرلندا أن تشغل منصب نائب رئيس المؤتمر الخامس للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة برئاسة لاتفيا. ورحبنا بقرار اختيار العنف القائم على نوع الجنس والعنف الجنساني موضوعا ذا أولوية. ونرى أن القرارات المتخذة في المؤتمر تضع أساسا صلبا للعمل في المستقبل لتعزيز تنفيذ الحكم المتعلق بالعنف الجنساني من أحكام معاهدة تجارة الأسلحة.

ولا نزال نشعر بقلق بالغ من الضرر الإنساني الذي تسببه الأعمال العدائية التي تحدث في المناطق المأهولة بالسكان، ولا سيما استخدام الذخائر المتفجرة وغيرها من الأسلحة المتفجرة التي تتجاوز آثارها المنطقة المباشرة للأهداف العسكرية الواقعة داخل تجمعات المدنيين أو بالقرب منها. ويجب أن نعمل على تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني لضمان حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة. ونكرر الإعراب عن تأييدنا للمبادرات الرامية إلى معالجة الأثر الإنساني لاستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، بما في ذلك المؤتمرين الإقليميين اللذين عقدا في مابوتو في عام ٢٠١٧ وفي سانتياغو في العام الماضي. ويسرنا مستوى المشاركة عبر الإقليمية في مؤتمر فيينا المعني بحماية المدنيين في حرب المدن، الذي عقد في وقت سابق من هذا الشهر، ونشيد بالنمسا على قيادتها في هذه المسألة. وتتطلع أيرلندا إلى مواصلة الجهود الدولية الرامية إلى إصدار إعلان سياسي في عام ٢٠٢٠.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

ونشعر بالارتياح لموافقة فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، على التوصية بقائمة مطولة من المبادئ التوجيهية لاجتماع الأطراف المتعاقدة السامية لعام ٢٠١٩. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن هذه الأسلحة يجب أن تظل دائما تحت السيطرة البشرية وأن المساءلة البشرية وحدها هي التي ستكفل الامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني. وتوفر لنا

من جانبها إبلاء أولوية كبيرة لتأمين حدودها، ولن تدخر جهدا في تفكيك الشبكات الإجرامية، الأمر الذي يسهم إسهاما كبيرا في مكافحة آفة الإرهاب المتزايدة، ولا سيما في منطقة الساحل. ونظرا لتلك التحديات يود وفد بلدي أن يثير النقاط التالية.

أولا، ترحب الجزائر باعتماد المؤتمر الاستعراضي الثالث بالإجماع لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والوثيقة الختامية للصك الدولي للتعقب. ولذلك نحض على تنفيذها بالكامل بطريقة متوازنة وشاملة. ثانيا، يتطلع بلدي إلى الاجتماع السابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول الأطراف في برنامج العمل مرة كل سنتين، والذي سيعقد في حزيران/يونيه ٢٠٢٠، ويهدف إلى تقييم تنفيذ البرنامج. ثالثا، تلاحظ الجزائر مع الارتياح تقرير الأمين العام عن "الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه وتقديم المساعدة إلى الدول من أجل كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وجمعها" (A/74/187)، الذي يتضمن عناصر عديدة لزيادة تعزيز برنامج العمل. رابعا، على الصعيد الإقليمي، يشارك بلدي مشاركة كاملة في تنفيذ مبادرة الاتحاد الأفريقي بشأن إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠. خامسا، تشارك الجزائر بنشاط في جميع أشكال مبادرات المساعدة والتعاون على الصعيد دون الإقليمي، على النحو الوارد في برنامج العمل. ونحن منفتحون للنظر في كل فرصة للعمل مع شركائنا الدوليين من أجل التوصل إلى حل عالمي لمشكلة عالمية.

ولا تزال الجزائر، بوصفها دولة طرفا في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، ملتزمة تماما بالوفاء بالتزاماتها لكفالة السلام والأمن الدوليين، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وأود أن أشير إلى أن بلدي ظل يعمل بلا كلل لتحقيق الأهداف التي حددتها الدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة

الأرجنتين التي ستترأس المؤتمر السادس للدول الأطراف في المعاهدة لمنع تحويل الأسلحة، وذلك بتعزيز الشفافية وتبادل المعلومات.

وترحب اليابان باعتماد فريق الخبراء الحكوميين بتوافق الآراء، المبادئ التوجيهية ال ١١ بشأن التكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، وبقرار مواصلة المناقشات والعمل على التوصيات المقدمة إلى المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢١. ويجب أن تبنى الجهود المقبلة على الإنجازات التي تحققت. وفي ذلك السياق، تولي اليابان أهمية لوضع المبادئ التوجيهية وتوضيحها، لا سيما المبادئ المتعلقة بالتفاعل بين الإنسان والآلة. وينبغي أن نحدد وننظر في مجموعة من العوامل عند تحديد نوع التفاعل بين الإنسان والآلة وسعة نطاقه.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لبدء نفاذ اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، ولا يزال هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به لتحقيق عالم خال من الألغام بحلول عام ٢٠٢٥. وتعمل اليابان عن كثب مع الترويج وأصحاب المصلحة الآخرين لضمان نجاح المؤتمر الرابع لاستعراض الاتفاقية في الشهر المقبل، خاصة في المجالات ذات الأولوية التي تشمل الابتكارات في طريقة إزالة الألغام. وتسلم اليابان بصفتها دولة طرفا في اتفاقية الذخائر العنقودية، بالعواقب الإنسانية الكبيرة للذخائر العنقودية. وأسهمنا بأكثر من ٨٠٦ ملايين دولار في جهود إزالة الألغام والمشاريع المتصلة بالذخائر غير المنفجرة في ٥١ بلدا ومنطقة منذ عام ١٩٩٨. وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن التزام اليابان بالعمل مع سويسرا التي ستترأس المؤتمر الاستعراضي الثاني المقرر عقده في العام المقبل. وسيتاح النص الكامل لهذا البيان حركة على بوابة الخدمات الموفرة للورق.

السيد خالد (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): لا يزال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل تهديدا كبيرا ودائما للسلام والأمن والاستقرار في كثير من المناطق في أنحاء العالم، ولا سيما في أفريقيا. وتواصل الجزائر

اليابان ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اليوم من الساعة ١٣/١٥ إلى الساعة ١٤/٣٠ في غرفة الاجتماعات ٧. وهذا الحدث هو لتدشين مرفق الكيان المعني بإنقاذ الأرواح - وهو صندوق أنشئ كأحد الإجراءات المتخذة في إطار خطة الأمين العام لنزع السلاح وهو مكرس لمواجهة تحديات الأسلحة الصغيرة غير المشروعة والعنف المسلح في الإطار الإنمائي. أما الإعلان الثاني فهو باسم الاتحاد الروسي، الذي سيعقد وفده مشاورات غير رسمية مع بلدان حركة بلدان عدم الانحياز بعد ظهر اليوم في الساعة ١٥/٠٠ في غرفة الاجتماعات A. وثالثاً، بالنيابة عن وفد نيوزيلندا، وكذلك أمانة معاهدة تجارة الأسلحة، سيعقد حدث جانبي بشأن صندوق التبرعات الاستئماني التابع لمعاهدة تجارة الأسلحة في الساعة ١٣/١٥ في غرفة الاجتماعات ٨. وسيرأس هذا الحدث رئيسة لجنة الاختيار التابعة لصندوق التبرعات الاستئماني، السفيرة هيغي من نيوزيلندا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تعقد الجلسة التالية للجنة غدا الجمعة، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، في الساعة العاشرة صباحاً في هذه القاعة. وستستمع اللجنة أولاً إلى إحاطة من السيدة ماريلا فوغانتي، من الأرجنتين، رئيسة فريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وبعد ذلك ستستأنف اللجنة نظرها في مجموعة "الأسلحة التقليدية".

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.

للأفراد. وفي عام ٢٠١٧، أنجزنا بنجاح التزاماتنا بإزالة الألغام بموجب اتفاقية أوتاوا، وذلك بتدمير مخزوننا المتبقي من الألغام المضادة للأفراد.

وأخيراً، تؤيد الجزائر تأييداً كاملاً البيانات التي أدلى بها ممثل إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل زامبيا، بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، وممثل تونس، بالنيابة عن مجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/74/PV.14). وسوف تكون النسخة الكاملة من بياني متاحة على بوابة الخدمات الموفرة للورق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): كما ذكرت من قبل، فإن حفل تسليم شهادات برنامج الأمم المتحدة للزماملات في ميدان نزع السلاح لعام ٢٠١٩ من المقرر أن يبدأ بعد بضع دقائق في هذه القاعة. وكما جرت العادة، ستوجه الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إنزومي ناكاميتسو، كلمة إلى الزملاء المتخرجين. ولهذا الغرض، ووفقاً للممارسة المتبعة، سأعلق الجلسة في هذه المرحلة. وأرجو من جميع الوفود أن تظل في مقاعدها أثناء الحفل لتهنئة وتشجيع زملائنا المتخرجين.

علقت الجلسة الساعة ١٢/٣٠ واستؤنفت الساعة ١٢/٤٥

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأمينة اللجنة.

السيدة إليوت (أمينة اللجنة) (تكلمت بالإنكليزية): لدي ثلاثة إعلانات. أولاً، سيعقد حدث جانبي ينظمه وفد